منع الصرف

بين الاستعمال والتعقيد النحوي

الدكتور فوزي حسن الشايب

العربية لغة فتية نسبيا، فهي– بحسب أقوال العلماء – تعد من أحدث اللغات السامية ظهوراً على مسرح التاريخ، فقد «جاء العرب إلى أرض الحضارة في آخر موجة من موجات هجرة الشعوب السامية، وورثت لغتهم كل اللغات السامية الأخرى تقريباً»(١) غير أنها برغم حداثة عهدها تبدو– إلى حد ما – ممثلا أميناً للسامية الأصلية، وذلك بسبب انعزالية موطنها التي حمتها – إلى حد بعيد– من التلوث باللغات غير السامية، هذا، إلى جانب عدم تعرضها للتغيرات العنيفة التي عصفت ببعض الساميات كالآشورية والعبرية(٢) قال وليم رايت Wright (٣) : «لقد حفظ العرب حتى القرن السادس أو السابع من تاريخنا الشكل والنمط القديمين للكلام السامي أكثر بكثير من أي فرع من بني جنسهم، فإن لم تكن العربية هي السنسكريتية(٤) Sanskrit فهي على الأقل اللتوانية Lethuanian بين الألسن

---

(١) فقه اللغات السامية ص ٢٨.

(٢) O, Leary . Comparative Grammar . P 17 .

(٣) Wright. W. Lectures On the Comparative Grammar P.27.

(٤) يعني بذلك أن العربية إن لم تكن بالنسبة إلى الساميات في منزلة السنسكريتية بالنسبة إلى اللغات الهندوأوربية فهي إلى الساميات بمنزلة اللتوانية إلى الهندوأوربية.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

السامية».

ولعل أهم ماحتفظت به العربية هو الإعراب الذي يعد سمة أصيلة للغات السامية[٥]، ولكن هذه السمة البارزة أخذت- مع مرور الزمن- تختفي، حتى فقدت كلية من جميع الساميات باستثناء البابلية القديمة[٦]، والحبشية في بعض الأحيان[٧]، في حين احتفظ بها كاملة وعلى نحو رائع في العربية، بحيث أصبحت مزيّة لها، تعتز بها، وتباهي بها غيرها. قال ابن قتيبة[٨]: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين...»، ولم تقف العربية عند حد الاحتفاظ بهذه السمة، وإنما عمدت إلى تطويرها أيضاً. ولغة التنزيل هي التي جعلت الإعراب سمة لازمة للعربية[٩]. وبالقرآن والإسلام أصبحت العربية لغة عالمية[١٠]، ولولاهما لاندثرت العربية الفصحى وأصبحت لغة أثرية كاللاتينية والسنسكريتية.

والإعراب في العربية على نوعين: الإعراب السامي القديم الموروث الذي تشترك فيه العربية مع بعض الساميات، وهو الإعراب الكامل، الذي

---

(٥) بالنسبة لأصل الإعراب، قال أنيس فريحة: «وأصل الإعراب غامض، لأنه يعود في نشأته إلى عصور سابقة للتاريخ، ولكن الإنسان شغوف بمعرفة أصول الأشياء، وكيف حصلت، ومن جملتها نشأة الإعراب، فقدمت اقتراحات كثيرة ونظريات متعددة، وجميعها تفتقر إلى الاثبات». انظر: نظريات في اللغة ص ١٣٣.

(٦) العربية ص ٣.

(٧) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٦.

(٨) تأويل مشكل القرآن ص ١٤.

(٩) الفصحى لغة القرآن ص ٥٤.

(١٠) فصول في فقه العربية ص ١٠٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يتمثل في إلحاق النهايات الإعرابية الثلاث: اً : an ، ٍ : in ، ٌ : un . أو الحركات الثلاث كل في موضعها بدون التنوين كما في : الرجلَ والرجلِ والرجلُ. قال بروكلمان(١١): «والأصل الأول لكل نهاية على حدة غامض، وعلى أية حال فقد كانت الحركات أصلا طويلة، غير أنها أصبحت في السامية الأولى جائزة التطويل والتقصير... وقد احتفظت العربية القديمة، بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة، غير أن الحركات قد قصّرت، ولا تحتفظ بطولها إلا في الوقف والقافية أحياناً».

والإعراب الآخر، خاص بالعربية وحدها،(١٢) إذ هو في حقيقة أمره تجربة عربية خالصة، وابتكار عربي صرف، وهو تطوير للإعراب الثلاثي الموروث، ويسمى الإعراب الناقص، ويجسده في العربية الممنوع من الصرف(١٣)، حيث لاتلحق بالاسم في هذه الحالة سوى نهايتين، هما: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالتي النصب والجر.

ويرى يوشما نوف «أنه يتوجب اعتبار مايسمى بالأسماء الممنوعة من الصرف صيغا متبقية من النظام القواعدي القديم للأسماء الذي كان محروماً من مقولة الأداة»(١٤). أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فيرى أن جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة قد حدث أولا في صيغة الاسم الذي يكون على وزن

---

(١١) فقه اللغات السامية ص ١٠٠.

(١٢) العربية الفصحى ص ٦٠.

(١٣) مع أن جمع المؤنث السالم لاتلحق به سوى نهايتين إعرابيتين هما الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالتي النصب والجر، فإنه لايدخل في هذه الفصيلة، وذلك لأن حلول الكسرة مكان الفتحة فيه راجع إلى علّة صوتية خالصة قوامها المخالفة بين الحركات المتماثلة، فتتحول النهاية: اتَ: ata إلى ati (بروكلمان، ١٩٧٧م، ص ١٠١).

والقوانين الصوتية لاتخص لغة دون أخرى

(١٤) نظرية أدوات التعريف والتنكير ص ٢١١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الفعل مثل «أحمد» و «أكرم» ،« ولاتحاد مثل هذا الاسم مع الفعل في الوزن أخذ عنه التغيير الثنائي في الحركات؛ أي الضم أو الفتح، وذلك لأن الجرّ لايدخل في الأفعال. وقد عممت هذه الظاهرة في بقية أنواع الممنوع من الصرف تطبيقاً للقاعدة التطورية المسماة بمحاكاة النظير، (أو المحاكاة)»[١٥].

و «مالاينصرف» أحد الموضوعات النحوية التي حظيت برعاية خاصة واهتمام كبير من قبل النحاة، وليس أدلّ على ذلك من سعة المساحة التي تخصص لهذا الباب في كتب النحو عادة، فهو يشغل قرابة عشرين ومائة صفحة من كتاب سيبويه[١٦]، وثمانين صفحة من المقتضب[١٧]، ونفس هذا العدد من شرح الرضي على الكافية[١٨]. وأكثر من ذلك فان منهم من أفرد هذا الباب بكتاب مستقل، كالزجاج مثلا، الذي ألف فيه كتاب:«ماينصرف وما لاينصرف»[١٩]. كما ينسب إلى ثعلب أنه أفرده بكتاب مستقل أيضاً باسم «مايجرى وما لا يجرى»[٢٠].

---

(١٥) (البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية). المجلة العربية للعلوم الإنسانية. العدد السابع ص ٦٩.

(١٦) انظر الكتاب ٣/١٩٣ – ٣٢٠.

(١٧) انظر المقتضب ٣/٣٠٩ – ٣٨٦.

(١٨) انظر شرح الكافية ١/١٠٠ – ١٨١.

(١٩) بتحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ١٩٧١م.

(٢٠) جاء في إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي (الطبعة الأولى)، بيروت ١٩٨٦) جـ ١ ص ١٨٦، بصدد مؤلفات ثعلب: «كتاب ماينصرف وما لاينصرف أو كتاب مايجري وما لايجري». وقد وقع تحريف وتصحيف في اسم هذا الكتاب في الفهرست لابن النديم (بيروت، دار المعرفة، د. ت) ص ١١١، حيث جاء فيه: كتاب «ماينصرف وما لاينصرف. كتاب مايجزي وما لايجزي» بالزاي، ثم جعل الكتاب الواحد كتابين، وقد تابعه على ذلك ياقوت فوقع في نفس الخطأ. انظر معجم الأدباء ٥/١٤٣.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والممنوع من الصرف من الموضوعات التي احتدم الخلاف بشأنها. ولا نغالي إذا قلنا انه لم تمن قضية نحوية بالنقد والتجريح والاختلاف المرير بمثل مامني به هذا الموضوع. فمن يرجع إلى أمهات كتب النحو ويقرأ هذا الباب فإنه لايكاد يتبيّن طريقه في خضم الآراء المتضاربة، ولايكاد يخرج بشيء محدد واضح عن مسائله وحيثياته، فالخلاف والتضارب في الآراء هما السمة البارزة التي مني بها هذا الباب شكلاً ومضموناً.

وأول ما يطالعنا من مظاهر الخلاف بين النحاة بشأنه، اختلافهم في اسم هذا الباب. فالبصريون يترجمون له بـ «ماينصرف وما لاينصرف»[٢١]، ويسميه الكوفيون «مايُجرى وما لايُجرى وغير المُجْرى»[٢٢]، فمن كلام ثعلب: (لم يُجر... فأجرى)[٢٣]، وبصيغة اسم المفعول، أي «المُجْرَى وغيرالمُجْرى»[٢٤]. وقال ابن يعيش[٢٥]: «والبغداديون يسمون باب مالاينصرف باب مالايجري. والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضا». ولكننا لانجد أثراً لهذا الذي قاله ابن يعيش عند أحد من أعلام المدرسة البغدادية، فالزجاج مثلاً سمى الكتاب الذي وضعه لهذا الباب «ماينصرف وما لاينصرف»، وابن السراج سمى هذا الباب «ماينصرف من الأسماء وما لاينصرف»[٢٦]، والزجاجي يترجم لهذا الباب

(٢١) انظر الكتاب ٣/١٩٣.
(٢٢) معاني القرآن/ الفراء ١/ ٢٥٤.
(٢٣) مجالس ثعلب ٢/ ٥٨٥.
(٢٤) الأشباه والنظائر ٣/٦٠.
(٢٥) شرح المفصل ١/٥٧.
(٢٦) الأصول في النحو ٢/٧٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في كتابه الجمل «باب ماينصرف وما لاينصرف»[٢٧]، والفارسي، يستعمل في كتابه: المسائل العسكريات، نفس هذا المصطلح[٢٨]، وكذلك فعل تلميذه ابن جني في الخصائص[٢٩] وفي كتبه الأخرى.

وقد يستعمل البصريون مصطلحات الكوفيين أحياناً، فقد استعمل الخليل بن أحمد مصطلح «لم يجر» و «جرى» بمعنى لم ينصرف وانصرف[٣٠]. وقد سمى المبرد هذا الباب بـ «باب مايجري ومالايجري»[٣١]. ويرجع اختلافهم في هذا إلى اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفا «فالذي يقول: إنما سمي منصرفاً، لأن في آخره صريفاً، يجعل هذا منجرّا لامنصرفاً. والذي قال: انه إنما سمي منصرفاً، لأنه انصرف عن شبه الفعل، يجعل هذا منصرفاً»[٣٢]. قال ابن عصفور[٣٣]: «والأول هو الصحيح؛ لأنه ليس فيه صريف. لأنه لو كان المنصرف إنما سمي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل لزم أن لايوجد اسم منصرف إلا وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل، وذلك باطل، ألا ترى أن «زيدا» منصرف، ولم يشبه الفعل في موضع؟».

أما بشأن الأصل الاشتقاقي للمنصرف وغير المنصرف، فقد اختلفوا بشأنه كثيراً، فمنهم من قال انه مشتق من الصريف، أي الصوت. قال ابن

---

(٢٧) الجمل ص ٢١٨.

(٢٨) المسائل العسكريات ص ٢٧.

(٢٩) الخصائص ٢/ ٣٥٦.

(٣٠) الكتاب ٣/ ٢٠٣.

(٣١) المقتضب ٣/ ٣٠٩.

(٣٢) شرح الجمل ٢/ ٢٢١.

(٣٣) المرجع السابق في المكان نفسه.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الحاجب[٣٤]: «إنما خص باب مالاينصرف بهذه التسمية، لأن الصريف هو الصوت الرقيق الذي يسمع من البكرة. ولما كان التنوين مشبها له، سمي ماقام به منصرفاً، وسمي مافقد منه غير منصرف». ومنهم من قال: إنما سمي منصرفاً، لأنه انصرف عن شبه الفعل. ومنهم من قال: إنه مشتق من الصريف وهو اللبن الخالص، فكأن الاسم المنصرف قد تخلّص من شبه الفعل والحرف. وذهب بعضهم إلى أنه سمي منصرفاً لانقياده إلى مايصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. وقال بعضهم: المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل، لأن له فضلاً على غير المنصرف[٣٥]. وقد عد ابن عصفور الرأي الأول هو الأجود[٣٦]. وفي الحقيقة ان هذا الخلاف لايزيد على كونه نوعاً من الجدل النظري الذي ليس من ورائه كبير منفعة.

أما بالنسبة للمعنى الاصطلاحي للمنصرف فقد وضحه ابن السراج بقوله:[٣٧]«اعلم أن معنى قولهم: اسم منصرف، أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين. والذي لاينصرف، لايدخله جرّ ولا تنوين، لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لاجر فيه ولاتنوين».

أما المعنى الاصطلاحي للصرف نفسه، فكان موضع خلاف هو الآخر. وقد ضمنه العكبري كتابه الموسوم بـ «مسائل خلافية في النحو»[٣٨]،

---

(٣٤) الأمالي النحوية ٤/ ١٢١.

(٣٥) حاشية يس ٢/ ١٠٩.

(٣٦) شرح الجمل ٢/ ٢٠٩.

(٣٧) الأصول في النحو ٢/ ٧٩.

(٣٨) مسائل خلافية في النحو ص ٩٩– ١٠١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد بيّن أن من النحاة من ذهب إلى أن الصرف هو التنوين وحده. وقد عدّ ابن يعيش هذا الرأي رأي المحققين[٣٩]. وقال صاحب البسيط: «الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده. وعلّة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة. وليس الجرّ من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهية أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم، لأنه حكي حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء. قال:

شرقت دموعِ بهنّ فهي سجوم

وكراهية أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذامِ[٤٠]. وذلك لأن الكسرة لاتكون إعراباً الا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة[٤١].

ومنهم من قال: الصرف هو التنوين والجر معاً. بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري. قال أبو حيان:[٤٢] «وهذا الخلاف لاطائل تحته».

والتنوين مصدر نوّنت الحرف بمعنى ألحقت به نوناً، وقد صار علما على تنوين الصرف. قال أبو الحسين بن أبي الربيع:[٤٣]«متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف، وإذا أريد به غيره من التنوينات قيّد، فقيل: تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض».

وقد عرّف التنوين من قبل معظم النحاة بأنه نون صحيحة ساكنة[٤٤].

---

(٣٩) شرح المفصل ١/ ٥٨.
(٤٠) الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٥.
(٤١) همع الهوامع ١/ ٧٦.
(٤٢) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٤٣) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣٩.
(٤٤) الأصول في النحو ١/ ٤٦.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قال ابن جني:[٤٥] « وهذا التنوين هو نون في الحقيقة يكون ساكناً ويكون متحركاً، فالساكن نحو: زيدُنْ، زيدَنْ، زيدِنْ، فهذه حالة أبدا يكون ساكناً فيها، لأنه حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة... ولم تقع أولاً فيلزم أن تحرك... ولا يحرك التنوين إلا في موضعين: أحدهما أن يحرك لالتقاء الساكنين... والآخر أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، وذلك نحو قولك: هذا زيدُنَ بوك، ورأيت زيدَنَ باك، ومررت بزيدِنَ بيك ». فالتنوين وإن لم تكن له صورة في الخط، فهو من جملة حروف المعاني. قال ابن الخباز:[٤٦] «وجماعة من الجهال بالعربية لايعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم لايجدون له صورة في الخط».

ووظيفة التنوين هي الدلالة على الصرف، أو على حد قول سيبويه هو علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم[٤٧]. وقد ذهب المبرد إلى أنه في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها[٤٨]، أي الأفعال والحروف، وذهب الفراء إلى أنه فارق بين الأسماء والأفعال، وقال بعض الكوفيين: إنه فاصل بين المفرد والمضاف[٤٩]. أما السهيلي فذهب إلى أن التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل[٥٠]، ومن ثم فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده.

وإذا كان معظم النحاة قد حدّ التنوين بأنه نون ساكنة، فإن السهيلي

---

(٤٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٠.

(٤٦) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٩٣.

(٤٧) الكتاب ١/ ٢٢.

(٤٨) المقتضب ٣/ ٣٠٩.

(٤٩) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

(٥٠) نتائج الفكر ص ٨٧.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قد اعترض على هذا التحديد، إذ التنوين «تفعيل»، مصدر، أي هو حدث، والنون ذات، فهما إذاً لايتطابقان، ومن ثم لايصدق أحدهما على الآخر، والصواب عنده أن يقال: التنوين: إلحاق الاسم نوناً ساكنة[٥١]. ولكن ابن يعيش قد صحّح تحديد جمهور النحاة وإن اختلفت طبيعتا الحدّ والمحدود، على أساس أنه علم بالغلبة، فهو مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون[٥٢].

أما سر تسميتهم لنون الصرف تنويناً دون غيرها من النونات الملحقة بالكلم، فقد أجاب ابن السراج قائلاً:[٥٣] «وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النّون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع» ، وقال ابن الخباز: [٥٤] «وإنما سمي تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث».

والتنوين وإن كان حرف معنى، فإنه لم يحظ بوجود صورة خطية له، وذلك راجع على حسب ماقال ابن جني إلى أن التنوين ليس مبنياً في الكلمة، وإنما هو حرف جاء لمعنى في بعض الأسماء وهي المفردة المنصرفة[٥٥]. وقد علّل ذلك الرضي بقوله:[٥٦] «وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً، لأنه يقلب ألفاً فيه».

---

(٥١) المرجع السابق ص ٨٦.

(٥٢) شرح المفصل ٩/ ٢٩.

(٥٣) الأصول في النحو ١/ ٤٦.

(٥٤) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٩٣.

(٥٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩١.

(٥٦) شرح الكافية ٤/ ٤٨٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أما لم كان التنوين دون غيره علامة للصرف فذلك راجع إلى خصائص النون الصوتية. قال الأنباري:[٥٧] «فإن قيل: لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى مايزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف، لانقلبت ياء في الجر لانكسار ماقبلها، وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلى حال. وكان التنوين أولى من غيره، لأنه خفيف يضارع حروف العلّة، ألا ترى أنه غنّة في الخيشوم، وأنه لامعتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً».

هذا، ولقد أدى اختلافهم في حقيقة الصرف، إلى اختلاف بشكل آلي فيما يحذف من الممنوع من الصرف. فالذين قالوا: إن الصرف هو التنوين وحده، قالوا: المحذوف هو التنوين، ثم سقط الكسر تبعاً للتنوين، بناء على أن الصرف هو مافي الاسم من الصوت، آخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف. جاء في الأشباه والنظائر:[٥٨]«والتنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب مالا ينصرف. وإنما سقط الجرّ لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين...»، أي «سقط الجر بشفاعة التنوين»[٥٩]. وذهب آخرون إلى أن المحذوف هو التنوين والجر معاً، بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري. والذي عليه جمهور النحاة هو الأول[٦٠]. وقد احتجوا لذلك بأن التنوين خاصة للاسم، والجر خاصة له أيضاً، فتتبع الخاصة الخاصة، مستدلين على ذلك أيضاً بأن المرفوع والمنصوب لامدخل للجر فيه، وإنما يذهب منه

(٥٧) أسرار العربية ص ٣٥.

(٥٨) الأشباه والنظائر ٤/ ٢١٣.

(٥٩) المرجع السابق ٤/ ٢١٤.

(٦٠) شرح الكافية ١/ ١٠٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التنوين لاغير[٦١]. وقال الرضي:[٦٢]« والأول أقرب، أعني أن الكسر سقط تبعاً للتنوين، وذلك أنه لايعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعاً له ، مع أنه لاحاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لايرتكب إلا قدر الحاجة» ثم أردف يقول:[٦٣]« وإنما تبعه الكسر في الحذف لأن التنوين يحذف لالمنع الصرف أيضاً كما في الوقف ومع اللام والإضافة والبناء. فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل، لالللإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لاتدخل على الفعل ». وهذه في الحقيقة تعليلات وتعلّات مفتعلة، والتكلف فيها ظاهر، فالمهم في هذه المسألة أن الممنوع من الصرف لايدخل فيه تنوين ولا جر، فالنتيجة في النهاية واحدة، ونحن في غنى عن كل هذا الجدل الذي لايقدم ولا يؤخر، وهذا التكلف هو الذي دفع أبا حيان إلى أن يقول: « وهذا الخلاف لا طائل تحته[٦٤]».

أسماء بين بين :

الأسماء المعربة كما هو مقرر ومعروف، إما منصرفة وإما غير منصرفة. قال السيوطي[٦٥]: «ولا واسطة بينهما». وهذا القول مجمع عليه من قبل جميع النحاة باستثناء ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي من قبله، فقد ذهبا إلى أن هناك فئة ثالثة من الأسماء المعربة تقع في منزلة بين المنزلتين،

(٦١) شرح المفصل ١/ ٥٨.
(٦٢) شرح الكافية ١/ ١٠٢.
(٦٣) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٦٤) همع الهوامع ١/ ٧٦.
(٦٥) المرجع السابق ١/ ١٢١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فلا يحكم عليها بالصرف ولا بمنعه، أي هي «بين بين». قال أبو علي الفارسي(٦٦): «ما دخله اللام أو الإضافة من باب مالا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه...». وقال ابن جني في باب «في الحكم يقف بين الحكمين»:(٦٧) «وهذا فصل موجود في العربية لفظاً، وقد أعطته مقادا عليه وقياسا، وذلك نحو كسرة ماقبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. ومن ذلك ماكانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل وغلامك وصاحب الرجل، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف... وكذلك التثنية والجمع على حدها نحو: الزيدان والعمرين(٦٨) والمحمدون، ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة».

والقول بوجود فئة ثالثة راجع إلى اختلافهم في مفهوم المنصرف وغير المنصرف، فمن ذهب إلى أن المنصرف ماليس فيه علتان من العلل التسع المعروفة، وغير المنصرف ماوجدت فيه مثل هاتين العلتين، دخل في حكم المنصرف كل هذا الذي عده ابن جني بين بين. وأما من ذهب إلى أن المنصرف مادخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف مالم يدخله جر ولا تنوين كابن جني وشيخه الفارسي، فإن التثنية والجمع والمعرف باللام أو الإضافة تخرج عندهم عن الحصر، ولذا عدوها فئة ثالثة. وقد ذهب مذهب

---

(٦٦) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٧٤.

(٦٧) الخصائص ٢/ ٣٥٦.

(٦٨) هكذا وردت الكلمة في الكتاب المطبوع. والسياق يقتضي أن تكون مرفوعة، أي العمران.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ابن جني ابن الحاجب أيضاً. جاء في الأشباه والنظائر[٦٩]: «وقال ابن الحاجب: «ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة. وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر ». ومن ثم فقد حكم هو الآخر على «عرفات» من قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾ بأنها لا توصف بصرف ولا بعدم صرف[٧٠].

منع الصرف والبناء

الممنوع من الصرف عند جمهور النحاة معرب، ولكنه معرب إعراباً ناقصاً، فليس له سوى مجريين، فلا ينصرف الا من الرفع إلى النصب. ولكن أبا حيان قد جعله في منزلة بين البناء والإعراب، وأنه إلى البناء أقرب منه إلى الإعراب[٧١].

وإذا كان أبو حيان قد وقف بشأنه موقفاً وسطاً تقريباً، فإن من النحاة من خطا خطوات إلى الأمام، فعد الممنوع من الصرف مبنياً في حالة الجر، معرباً في حالتي الرفع والنصب. قال الزجاج[٧٢] «فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لايدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح، كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع مالا يدخل الفعل». ولم يكن الزجاج في قوله هذا بدعا من النحاة، فقد سبقه إلى ذلك كل واحد من الأخفش والمبرد. قال الرضي:[٧٣] «وقال الأخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حالة الجر مبني على الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب

(٦٩) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٧٥.

(٧٠) الأمالي النحوية ١/ ٥٢.

(٧١) تذكرة النحاة ص ١٠١.

(٧٢) ماينصرف وما لاينصرف ص ٢.

(٧٣) شرح الكافية ١/ ١٠٦.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مطلقاً، أي التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر».

وقد أنكر أبو علي الفارسي القول ببناء الممنوع من الصرف في حالة الجر، على أساس أن البناء لايكون في شيء من الأسماء الا لمشابهة الحرف، ولا توجد في غير المنصرف أدنى مشابهة للحرف، فلا مسوّغ إذاً للقول ببنائه(٧٤). ثم أردف يقول(٧٥): «ويدلك على أن هذا الاسم معرب في هذه الحال غير مبني فيها أن هذه الحركة وجبت فيه بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لاتكون حركات بناء، ولو جاز مع الجر بها بالعامل أن تكون بناء لجاز ذلك في سائر الحركات، فامتناع ذلك في غير هذا الموضع، دلالة على أن الحكم به ههنا فاسد».

منع الصرف

قال المبرد في باب «مايعرب من الأسماء وما يبنى»:(٧٦) «اعلم أن حق الأسماء أن تعرب جمع وتصرف». وقد علل ذلك ابن إياز قائلاً(٧٧): «أصل الأسماء الصرف لعلتين: إحداهما: أن أصلها الإعراب، فينبغي أن تستوفى أنواعه. والثانية: أن امتناع الصرف لايحصل إلا بسبب زائد، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد». وعليه فمنع الصرف عارض، وليس شيء يمتنع من الصرف لغير علّة، ويقرر النحاة أن العلّة التي يمنع لأجلها الاسم من الصرف هي مشابهته الفعل. قال سيبويه:(٧٨)«فجميع مايترك

(٧٤) المسائل العسكريات ص ١٥٠.

(٧٥) المرجع السابق ص ١٥١.

(٧٦) المقتضب ١/ ١٧١.

(٧٧) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٢.

(٧٨) الكتاب ١/ ٢٣.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم». والمقصود بشبه الفعل، هو أن يصبح الاسم ثانياً من جهتين مختلفتين. قال بدر الدين بن مالك:(٧٩) «واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف: هو كون الاسم فيه: أما فرعيتان مختلفتان، مرجع احداهما إلى اللفظ، ومرجع الأخرى إلى المعنى، وأما فرعية، تقوم مَقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر(٨٠). وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه. والفاعل لايكون إلا اسماً، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل، لاحتياجه إليه، فالفعل إذاً – من هذا الوجه – فرع عليه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذاً كانت فيه الفرعية كما في الفعل». فوجه الشبه بينهما إذا هو اجتماع فرعيتين في كل. قال الزجاج:(٨١) «واعلم أن جميع مالاينصرف من الأسماء، فإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه، فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء». وقال بدر الدين بن مالك:(٨٢) «ان كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، وشرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ، ليكمل بذلك الشبه بالفعل.

ويبدو أن أمر مشابهة الاسم للفعل قد أشكل على بعضهم فجعل يقول:(٨٣) «وهكذا نرى أن هذا التشابه مشوب بالإبعاد والغرابة لايكاد

(٧٩) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٣.

(٨٠) كون الفعل مشتقاً من المصدر هو مذهب البصريين، وعليه فإن هذه الجهة لاتتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر.

(٨١) ماينصرف وما لاينصرف ص ٢.

(٨٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٢.

(٨٣) نحو التيسير ص ١١٦– ١١٧.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المتأمل يلحظه أو يلحظ توجيه النحاة إياه إلا بعسر ومشقة. ولو كان مطلق شبه الفعل سبباً للمنع من الصرف لوجب أن تمنع منه الأسماء المشتقة من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول...». ثم أردف يقول:(٨٤) «والذي يبدو لمن يتأمل هذا الأمر أن هذه الأسماء التي تمنع من الصرف لايمكن أن يجمع بينها شبه الفعل...» وهذا الكلام مبني في الحقيقة على سوء فهم مقصد النحاة بشبه الاسم للفعل، هذا الشبه الذي لاعلاقة له باللفظ والمعنى والاستعمال، وإنما هو في التقائهما في كون كل واحد منهما فرعا من جهتين.

وأسباب منع الصرف عند جمهور النحاة تسعة من حيث العدد، وهي معروفة ومبسوطة في كتب النحو، وقد تفنن النحاة في نظمها، ولعل أيسرها وأحسنها جميعها قوله(٨٥).

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

وبعض هذه العلل لفظي وبعضها معنوي، وعلى حسب رأي ابن جني فإن علّة واحدة فقط لفظية، وهي شبه الفعل لفظاً، أي وزن الفعل نحو: أحمد، يرمع... والباقية كلها معنوية(٨٦). أما من وجهة نظر غيره من النحويين، فإن هناك سبع علل لفظية، وعلتين معنويتين فقط هما: العلمية والوصفية(٨٧).

وفي الحقيقة أن العدد تسعة الذي حصرت فيه أسباب منع الصرف

(٨٤) المرجع السابق ص ١١٩.
(٨٥) الأشباه والنظائر ٣/ ٦١.
(٨٦) الخصائص ١/ ١٠٩.
(٨٧) شرح الأشموني ٣/ ١٧٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عند جمهور النحاة إنما يمثل المتوسط أو المعدل العام لعددها، ذلك أن منهم من حصرها في ثمانية، ومنهم من أوصلها إلى عشرة، فالذين عدوها ثمانية، قاموا بإسقاط الألف والنون في مثل «غضبان» و «سكران» من جملة أسباب منع الصرف، لأنهما إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة(٨٨)، وبفوات هذه المشابهة يسقط أثرهما، ومن ثم قال الجرجاني:(٨٩) «فهذا ليس بسبب على انفراده في الحقيقة، وإنما هو فرع على التأنيث، متابع له من حيث يضارع علامته. فالأسباب على الحقيقة ثمانية، وإنما جعلوها تسعة رغبة في التقريب، وذلك مذهب مستقيم». وفي مقابل ذلك ذهب كلٌّ واحد من الفارسي والجزولي إلى أن الأسباب عشرة لاتسعة، وذلك بإضافة ماسماه الفارسي «شبه العجمة»، وهو ماآثر الجزولي تسميته بـ « عدم النظير في الآحاد»(٩٠).

ومتى اجتمع في الاسم فرعيتان من هذه الفروع، أو واحدة تقوم مقام فرعيتين(٩١)، اكتمل شبهه بالفعل – على حد قولهم – ومن ثم يحرم من التنوين والجر شأنه في ذلك شأن الأفعال. قال سيبويه:(٩٢) «واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أجري

(٨٨) وجه الشبه بين الألف والنون في مثل «غضبان وسكران» وألف التأنيث الممدودة في مثل «حمراء» هو امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً. وهناك أوجه شبه أخرى وذلك مثل تساوي الصدرين وزناً، فغضب من غضبان مثل «حمر» من «حمراء»، وكون الزائدين في نحو «غضبان» مختصين بالمذكر في مقابل اختصاص الزائدين في نحو «حمراء» بالمؤنث، وأن المؤنث في باب «غضبان» له صيغة أخرى مخالفة للمذكر، مثلما أن للمذكر في باب «حمراء صيغة أخرى مخالفة للمؤنث. (انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٧٨، ١/ ١٥٧).

(٨٩) المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٩٦٥.

(٩٠) شرح الكافية ١/ ١٥٠.

(٩١) الفرعية التي تقوم مقام فرعيتين هي ألف التأنيث مطلقاً، وصيغة منتهى الجموع.

(٩٢) الكتاب ١/ ٢١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لفظه مجرى مايستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون وذلك نحو: أبيض وأسود». فلما حرم الممنوع من الصرف الجر، حمل جره على نصبه بالفتحة كما ينصب بها، وذلك لاجتماع النصب والجر في كونهما فضلتين مكملتين- بخلاف الرفع فإنه عمدة- بعد استكمال الجملة المتضمنة للفعل أو معنى الفعل بجزأيها اللذين هما الحدث والمحدث عنه.(٩٣) ويرى بروكلمان أن اشتراك حالتي الجر والنصب في النهاية الإعرابية « a » أي الفتحة، في بعض الأعلام والأبنية المشبهة للأفعال، من المرجح أن يكون قد انتقل إليها من الفعل المضارع، الذي لايفرق فيه إلا بين حالتين فقط من حالات الإعراب(٩٤).

والحد الأدنى لحصول منع الصرف، هو مابيناه غير مرة اجتماع فرعيتين، وليس هناك سقف أو حدّ من العلل يتوقف عنده منع الصرف، إلا عند المبرد، قال النحاس:(٩٥)«وقال أبو العباس محمد بن يزيد، حكاه لنا، علي بن سليمان عنه، ولا أعلمه في شيء من كتبه، قال: إذا اعتل الشيء من جهتين وهو اسم منع الصرف، فإذا اعتل من ثلاث جهات بني؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء». ونحن نستغرب أن يصدر مثل هذا القول عن عالم كبير كالنحاس، وذلك لأن المبرد قد ذكر هذا في كتابيه؛ المقتضب، والكامل في اللغة. فبصدد تفسير بناء «فعالِ» قال:(٩٦): «ألا ترى أنك تقول للرجل: يافُسَق، يالُكَع، وللمرأة: يافَساقِ، يالَكاعِ، فلما كان المذكر معدولا عما ينصرف عدل إلى مالاينصرف، ولما كان المؤنث معدولاً عما لاينصرف

(٩٣) المسائل العسكريات ص ١٥٣.

(٩٤) فقه اللغات السامية ص ١٠٠.

(٩٥) إعراب القرآن/ النحاس ٣/ ٣١٢.

(٩٦) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عدل إلى مالا يعرب، لأنه ليس بعدما لاينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ماينزع منه الإعراب». وقال في موضع آخر:[٩٧] «وفُعَل» معدول في حال المعرفة عن «فاعل»، وكان «فاعل» ينصرف، فلما عدل عنه «فُعَل» لم ينصرف. و «فَعالِ» معدول عن «فاعلة»، و «فاعلة» لاينصرف في المعرفة، فعدل إلى البناء، لأنه ليس بعد ما لاينصرف إلا المبني». ولقد أنكر النحاة على المبرد قوله هذا وألزموه أن يبني «فرعون» إذا سمي به إمرأة، للعلمية والعجمة والتأنيث، وهذا لايقول به أحد. قال الزجاج:[٩٨] «وهذا مذهب يفسده عندي أني أرى ما لاينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف». وقال ابن جني:[٩٩] «فأما قول من قال إن الاسم إذا اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه، إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففاسد عندنا من أوجه: أحدها أن سبب البناء ليس طريقه طريق حدوث الصرف وترك الصرف، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لاغير... ومما يفسد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب، أنّا نجد في كلامهم من الأسماء مايجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها بأذربيجان فهذا الاسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع وهي: التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون. وكذلك إن عنيت بأذربيجان البلدة والمدينة، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة، وهو مع ذلك معرب كما ترى».

فليس هناك إذاًحد أعلى لعلل منع الصرف، بيد أن هناك حدا أدنى

(٩٧) الكامل في اللغة والأدب ١/ ٢٧٩.

(٩٨) ماينصرف وما لاينصرف ص ٧٦.

(٩٩) الخصائص ١/ ١٧٩- ١٨٠.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وهو كما ذكرنا وجود فرعيتين حقيقة أو حكما، وقد علل النحاة ذلك بقولهم: «لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلف... وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر... فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين[١٠٠]. أما ابن اياز فإنه قد أرجع ذلك إلى أمور ثلاثة هي:[١٠١].

١ – أن الأصل في الأسماء الصرف، والعلّة الواحدة أضعف من أن تستطيع إخراجه من هذا الأصل.

٢ – أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد، وجعلنا له أثراً، كان أكثر الأسماء غير منصرف، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل.

٣ – أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي.

ويتساءل ابن الحاجب عن التفاوت بين عوامل بناء الاسم، ومنعه من الصرف من حيث العدد قائلاً:[١٠٢]« إن قيل: لم بني الاسم لشبه واحد، وامتنع من الصرف لشبهين، وكلاهما خروج عن أصله؟ فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة. وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً، لأنه أحد القسمين ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين، فتفرق

(١٠٠) شرح الكافية ١/١٠٤.

(١٠١) الأشباه والنظائر ٣/٦٢.

(١٠٢) الأمالي النحوية ٤/١٢٠.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي. فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان. فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ماهو أبعد لاتقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ماهو قريب منه».

ويرى النحاة أن حصر علل الصرف في تسع على ماهو مشهور عند جمهورهم راجع إلى التقصي والاستقراء، قال قائلهم:[١٠٣]« وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير بها الاسم فرعا فوجدوها تسعا» ومعنى كلامه هذا أنه ليس ثمة فرعية متصورة خارج نطاق هذه الفروع التسعة. وهذا في الحقيقة حكم لايمكن التسليم به، فهناك فروع أخرى من الممكن إضافتها أيضاً، وقد ذكر الرضي بعضا منها فقال: «وههنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغراً، أو منسوبا، أو شاذا، أو غير ذلك مما لايحصى. وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصّصة»[١٠٤].

ونظراً إلى تخلّف هذه العلل عن العمل أحياناً، وعدم صدقها على الواقع اللغوي في حالات كثيرة، فقد منيت قضية منع الصرف بالنقد المرير والتجريح الشديد قديماً وحديثاً.

ولعل أقوى هجوم شن عليها كان ذاك الذي قام به الإمام السهيلي. فقد خصص لهذا الغرض فصلا كبيرا في أماليه بلغ عشرين صفحة[١٠٥]، تعقب فيها مسائل هذا الباب مسألة مسألة، مفندا أقوال النحاة، مبينا قصورها وكاشفا عن نقاط ضعفها. ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع فقد جعله مستهل

(١٠٣) الأشباه والنظائر ٣/٦٠.

(١٠٤) شرح الكافية ١/١٠٦.

(١٠٥) أمالي السهيلي ص ١٩ – ٤٠.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أماليه، وابتدأ كلامه منكرا على النحاة وناعيا عليهم ضعف احتجاجهم قائلاً:[١٠٦] «وهذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نحوي». ثم أردف يقول: «وتعليلهم هذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل، لأن العلّة الصحيحة هي المطردة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدها».

وللتدليل على عدم اطراد عللهم في هذا الباب، فقد أورد أمثلة كثيرة ومتنوعة، لأسماء كان ينبغي لها ألا تصرف لمشابهتها للأفعال، ولاجتماع غير واحد من الفروع فيها، وذلك كالأسماء المشتقة مثل: «ضارب»، «فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين»[١٠٧] ومن ذلك الوصف المؤنث نحو: «ضاربة» و «مسلمة» وبابهما، فإن في كل واحدة منهما فرعيتين، هما: الوصف والتأنيث. ومع ذلك فهذا الباب مصروف كله[١٠٨].

ولقد أجاب النحاة عن مثل هذه الحالة وأمثالها إجابات غير مقنعة، فمن ذلك تعليل أبي علي الفارسي الذي جاء فيه:[١٠٩] «فإن كان السببان من هذه الأسباب إذا اجتمعا منعاه الصرف، فهلا لم تصرف نحو: «طويلة» و «قائمة» و «شديدة» في النكرة[١١٠] للتأنيث، والوصف اللذين اجتمعا فيها؟

(١٠٦) المرجع السابق ص ١٩.

(١٠٧) المرجع السابق ص ٢٠.

(١٠٨) المرجع السابق ص ٢١.

(١٠٩) المسائل العسكريات ص ١٤٤.

(١١٠) هكذا وردت الكلمة في الكتاب. والصواب هو «في النكرة» إذ لا معنى للكسرة ههنا.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فالقول في ذلك: أن أحد السببين لم يلزم الاعتداد به، وإذا لم يلزم، كان الذي يبقى سبباً واحداً، وهو لايزيل ماللاسم من التمكن فيخرج به إلى شبه الفعل. ويدلك على أن التاء لايلزم الاعتداد بها أنها غير لازمة للكلمة في حال تذكيرها». وواضح من كلام الفارسي أن مثل «طويلة» تجتمع فيها فرعيتان، هما التأنيث والوصف، ولكنها لم تمنع الصرف، وهذا كسر لقاعدة منع الصرف عندهم، ودليل قوي على عدم اطرادها، ولكن حفاظاً منهم على سلامة قواعد منع الصرف كان تعليلهم هذا الذي لايخفى ضعفه على أحد، وهوأن التاء في مثل: طويلة، زائدة عارضة في تقدير الانفصال، ومن ثم لايعتد بها، في حين أنها معتد بها في مثل: فاطمة وعائشة أعلاما.

ثم يتعرض السهيلي في معرض نقده لنظرية منع الصرف إلى قضية الثقل والخفة في الكلم التي نص عليها سيبويه بقوله:(١١١) «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون». ثم أردف يقول:(١١٢) «واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أجري لفظه مجرى مايستثقلون، ومنعوه مايكون لما يستخفون». وهنا يتساءل السهيلي ساخراً ومستنكراً في نفس الوقت: «فيقال لهم أثقل حسي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلا يدرك بالحس، إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقا، وشمردلا، ومسحنككا، وحلكوكا، واشهيبابا، أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء. وإن عنيتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك: همّ وسخط وبلاء وجذام وبرص أثقل على النفس أن تسمعه من:

---

(١١١) الكتاب ١/٢٠.

(١١٢) المرجع السابق ١/٢١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

حسناء وكحلاء... فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصور في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسي»[١١٣].

وأما بالنسبة لسمة التحكم فتتجلى عنده في عدم اعترافهم بكثير من الفروع، كالتصغير مقابل التكبير، والمعتل مقابل الصحيح، والمنسوب مقابل المنسوب إليه...

وبعد أن بين ضعف نظرية منع الصرف كما عرضها النحاة خلص السهيلي إلى عرض وجهة نظره في منع الصرف، التي تتلخص بكلمة واحدة هي «التعريف»، فالمانع من صرف الأسماء هو استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال،[١١٤] وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده، ولا متصل به، «ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة. ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص»[١١٥] . وإذا مااستغني عن التنوين، استغني عن الكسر أيضاً، أي أن الكسر يسقط تبعاً للتنوين، كي لايؤدي وجوده إلى إيهام أن الاسم مضاف إلى ضمير المتكلم[١١٦].

ويبدو أن السهيلي قد استلهم وجهة نظر الفراء في هذا الذي ذهب إليه. فبالنسبة لمنع صرف نحو: زينب ونوار قال الفراء:[١١٧] «كان الحكم أن يخفض، لأنه لايمنع بشبهه الفعل كل مايجب له من حق الأسماء، فكرهوا

(١١٣) أمالي السهيلي ص ٢٢ – ٢٣.

(١١٤) المرجع السابق ص ٢٤.

(١١٥) نتائج الفكر ص ٨٧.

(١١٦) أمالي السهيلي ص ٩.

(١١٧) المذكر والمؤنث/ الأنباري ص ١٢٤.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن يخفضوه، فيقولوا: مررت بزينبِ ونوارِ فيشبه المضاف إلى ياء المتكلم، كقولك: مررت بغلامِ يارجل، ونظرت إلى دارِ يافتى». وهذا الذي ذهب إليه الفراء هو مذهب أبي جعفر الرؤاسي(١١٨).

ثم يعترض على نفسه بمثل: محمد وجعفر، ويجيب بأن التنوين في هذه الأعلام إنما كان للمح الأصل «لأنهم وإن نقلوه عما وضع له- ففي أنفسهم التفات لتلك المعاني- فالتفاتهم إلى موضوعها الأول أوجب بقاءها على ماكانت عليه من التنوين والخفض»(١١٩). ولمح الأصل وارد في الأعلام. قال الرضي(١٢٠): «والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: «إنما سميت هانئا لتهنأ»، وقول حسان :

وشق له من اسمه ليجلّه فذو العرش محمود وهذا محمد»

ولقد حذا حذو السهيلي في الثلث الأول من هذا القرن الأستاذ إبراهيم مصطفى، حيث خصص فصلا كبيرا لهذه القضية في كتابه «إحياء النحو»، بلغ نحوا من ثلاثين صفحة. ومن يقرأ ماقاله إبراهيم مصطفى بهذا الصدد، يجد أنه قد تبنى وجهة نظر السهيلي، ولم يخرج قيد شعرة عما رسمه وحدده. فالفكرة التي يلح عليها إبراهيم مصطفى، هي نفس الفكرة التي نادى بها السهيلي قبله بثمانية قرون. ألا وهي أن التنوين علامة التنكير، وأن العلم والمعارف عموماً مستغنية عن التنوين، أي أن منع الصرف مرتبط بالعلمية. قال إبراهيم مصطفى(١٢١): «والأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألاّ تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى التنكير،

(١١٨) المرجع السابق في المكان نفسه.

(١١٩) أمالي السهيلي ص ٢٨.

(١٢٠) شرح الكافية ١٤٨/١.

(١٢١) احياء النحو ص ١٧٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.aluRah.net

وأردت الإشارة إليه».

وإبراهيم مصطفى إنما يكرر في قوله هذا كلام السهيلي، ويبدو أن السهيلي، وإبراهيم مصطفى من بعده قد أساءا فهم كلام القدماء، فقديماً نص ابن جني على أن التنوين يدل على التنكير(١٢٢). ولكن ابن جني نفسه قد نصّ أيضاً على أن التنوين الدال على التنكير لايكون في معرفة البتة(١٢٣).

وقال ابن هشام:(١٢٤) «وأما تنوين «رجل» ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لاتنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير».

وعليه، فإننا لانستطيع بحال قبول ماذهب إليه إبراهيم مصطفى بشأن التنوين فأي تنكير هذا الذي دخل في العلم«محمد» من قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله، والذين معه أشداء على الكفار، رحماء بينهم﴾؟ هل كان هناك احتمال في توجه الفكر إلى شخص آخر غير شخص الرسول الكريم؟ هذا مع العلم أن هذا الاسم لم يكن مشهوراً في الاستعمال عند العرب، إذ لم يسمّ به قبل النبي ﷺ سوى بضعة أشخاص(١٢٥)، ولم يدّع أحد النبوة قط ممن سموا بـ «محمد». وأي تنكير دخل في «زيد» من قوله تعالى: ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها﴾؟ وما وجه التنكير في مثل قولنا: نجح عليّ، وسافر خالد...؟ هل يقبل أحد في الوجود القول بأن التنوين دخل في هذه

(١٢٢) المنصف ١/٦٩.

(١٢٣) سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤.

(١٢٤) مغني اللبيب ص ٣٧٦. وانظر الأمالي النحوية ٤/١٤٣.

(١٢٥) هم: محمد بن سفيان بن مجاشع، ومحمد بن بر بن عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ومحمد بن خزاعي بن علقمة السلمي، ومحمد بن حمران بن مالك الجعفي، ومحمد بن عقبة بن أحيحة ابن الجلاح الأوسي، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، ومحمد ابن الحرماز بن مالك بن عمرو بن تميم. انظر المحبّر ص ١٣٠.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأعلام لما فيها من التنكير؟

إن الأعلام قد يدخلها شيء من التنكير من قبل السامع أو المخاطب فقط، وذلك إذا لم يكن له عهد به من قبل، بسبب الاشتراك في اللفظ، وهنا، ومن باب الاحتراس يلجأ المتكلم إلى تبديد هذا الغموض أو الإبهام المحتمل من قبل المخاطب أو السامع بطريقة أو أخرى كالإضافة، وذلك كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض من ماء الحديد يمان(١٢٦)

فالإضافة حدّدت المسمّى، وأزالت كل مايمكن أن يعلق به من لبس أو غموض، وليست هذه هي الطريقة الوحيدة، فقد يتم ذلك عن طريق التكرير على جهة الإبدال أو التخصيص كقوله:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينّكم في سوءة عمر(١٢٧)

ومثله:

فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا ويا سعد سعد الخزرجيين الغطارف(١٢٨)

فتيم قد تسمّت بها غير واحدة من القبائل، وكذلك هناك غير واحد ممن تسموا بـ «سعد» فأزيل الإبهام والغموض المحتمل حصولهما في ذهن السامع، ومن هذا القبيل التخصيص في أعرف المعارف، التي لايمكن أن يتطرق إليها التنكير، أعني بذلك الضمائر، وذلك كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لانورث»، وكقولنا: «نحن العرب أقرى الناس للضيف». فنظراً إلى عموم دلالة الضمير «نحن» كان هذا الأسلوب لتحديد المقصود بالضمير

(١٢٦) سر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢.

(١٢٧) الكتاب ٥٣/١.

(١٢٨) حاشية يس ١٧١/٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وتخصيصه، ذلك أن «نحن» ليست مجموع أنا + أنا + أنا وإنما هي مجموع أنا + أنت + أنت، أو مجموع أنا + أنت + هو أو هي. فضمير جماعة المتكلمين يدخل في مدلوله المتكلم والمخاطب والغائب، ومن ثم كان أعم دلالة من «أنتم» التي لايدخل في مضمونها سوى التكلم والغيبة في حين يقتصر مدلول «هم» على الغيبة فقط. ولهذا كان مجال الغموض فيه أكثر منهما، ومن ثم كان أسلوب الاختصاص الذي يلتقي وظيفياً مع الأسلوبين السابقين من حيث إنها كلها– على الرغم من الأبواب النحوية المختلفة التي تنتمي إليها، وعلى الرغم أيضاً من اختلاف التسميات والمصطلحات– تؤدي وظيفة واحدة هي تحديد المقصود بالعلم والضمير تحديداً دقيقاً لالبس فيه. ولكن هذه حالات محدودة، فليس كل علم فيه شيء من التنكير دائماً وأبداً، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يفسر لحاق التنوين بالعلم؟ لقد وقف هنري فليش أمام هذه المشكلة الشائكة حائراً، لايجد مايقوله بشأنها، فقال معبراً عن حيرته ازاءها[١٢٩]: «وهذه اللواحق– أي التنوين في الحالات الإعرابية الثلاث– تتنافى مع كون الاسم علما، حيث ينشأ عن ذلك قضية عسيرة في الصرف العربي، هي: كيف نقرر أن علما من الأعلام الخاصة، معرفا على أتمّ الوجوه، تتصل به لاحقة هي من علامات التنكير؟ ». وقد حاول برجشتراسر أن يجد تفسيراً مقبولاً لهذه الظاهرة التي يشهد لسان حالها بأنها جمع بين متناقضين فقال: [١٣٠] «وحقيقة الأمر أن التنوين إن كان علامة للتنكير في كل مابقي من مستندات اللغة العربية فربما كان في الأصل علامة للتعريف. فقد ذكرنا أن أصل التنوين

(١٢٩) العربية الفصحى ص ٦٢.

(١٣٠) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هو التمييم[١٣١]، وإنّا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الأكدية العتيقة». وقد أكد هذه الفكرة وليم رايت W. Wright قبله ببضعة عقود، ففي معرض حديثه عن التنوين في العربية قال:[١٣٢]«إذا بحثنا عن مظهر مماثل في اللغات السامية الأخرى، فإننا نجد نظيراً له في التمييم في الآشورية، ووفقاً لأقوال النحاة فإنه غير مقيد بالنكرات، ولكنه يستعمل على نحو غير مطرد أيضاً مع تلك التي هي معرّفة». فلعل التنوين الذي يدخل في الأعلام هو من رواسب الماضي البعيد لهذه اللاحقة.

وكيف تصرفت الحال، فإننا نستطيع أن نقول: إن كل ماجاء به إبراهيم مصطفى في إحيائه لايزيد على كونه تكريراً وترديداً لما قاله السهيلي، وأنه لم يأت بجديد، فهو حتى في أسلوب معالجته لهذه القضية

---

(١٣١) التمييم في غير العربية من الساميات يقابل التنوين في العربية. وعلى حسب مايرى علماء الساميات فإن التمييم أصل التنوين، أي أن التنوين في العربية متطور عن التمييم عن طريق ابدال النون من الميم. وقد بقيت بعض آثار التمييم في العربية ممثلة في كلمتي «فم» و «ابنم» (بروكلمان، ١٩٧٧ ص ٥١).

وقد ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أن من بقايا التمييم في العربية أيضاً شدقم= شدق+ م، و فسحم= فسح+ م. كما يرى أيضاً أنه ربما كانت الميم في الضمائر: أنتم وهم من بقايا التمييم.

انظر: البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية ص ٧١.

وفي الحقيقة ان الدكتور عبد الرحمن أيوب لم يزد على أن ردّد كلام ثعلب إمام الكوفيين، ولكن بأسلوب العصر الحديث، فقديماً ذهب ثعلب إلى زيادة الميم في ضمير المثنى والجمع؛ أنتما وهما، وأنتم وهم. وقد دلّل أصحابه على صحة ماذهب إليه بزيادة الميم في: ابنم وفسحم وستهم...

انظر مجالس العلماء ص ١٠٤.

(١٣٢) Wrigt. Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Lang. P. 144.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يتبع نفس أسلوب السهيلي حيث يبدأ بانتقاد نظرية منع الصرف كما حددها النحاة ويتهمها بالتحكم والقصور وعدم الاطراد[١٣٣]. ويعرض كما فعل السهيلي بعض الشواهد التي تبين عدم اطرادها، وعندما يتناول المركب المزجي يردد نفس عبارة السهيلي. يقول السهيلي:[١٣٤]« فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه، لأنه قلما يضاف اسم مركب، فيقال: بعلبكّ زيد، فلما قل ذلك استغني عن التنوين، وما لاينون لايخفض أبدا، مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية». ويعلل إبراهيم مصطفى منع صرفه بقوله:[١٣٥]«فليس له من أصل كان منوناً قبل العلمية فيمكن أن ينون بعده». وبالنسبة للأعجمي يقول السهيلي:[١٣٦]«لأن الأعلام مستغنية عن التنوين، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة». ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى[١٣٧] «فإذا سميت إبراهيم، فإبراهيم ممنوع من الصرف، إذ لاأصل له في التنوين يمكن أن يلمح».ولو تتبعنا ماقاله إبراهيم مصطفى في المعدول، وصيغة منتهى الجموع لوجدناه يقتفي أثر السهيلي، يسير في ركابه وينسج على منواله.

وإذا كان السهيلي قد وصف قضية منع الصرف بالتحكم، فإنه لم يسلم هو الآخر من ذلك، حيث يحكم على تاء التأنيث بأن حكمها يختلف، وأن المعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية. بل أكثر من ذلك نجده أحياناً يطلق لخياله العنان فيحكم على الظواهر اللغوية

---

(١٣٣) إحياء النحو ص ١٦٩ – ١٧٠.

(١٣٤) أمالي السهيلي ص ٣٩.

(١٣٥) إحياء النحو ص ١٨١.

(١٣٦) أمالي السهيلي ص ٣٤.

(١٣٧) احياء النحو ص ١٨١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بأمور بعيدة كل البعد عن اللغة، فبصدد حديثه عن العلم المؤنث وترك تنوينه يقول:[١٣٨]«على أن في الاسم العلم المؤنث خاصة تمنع من التنوين، وهي قولهم: حذامِ ورقاشِ وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات. وكل محبوب مقرّب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى». ثم يتخذ من هذا التفسير التأملي أساساً فيحكم بالتالي على ماجاء من صفات المؤنث على «فعال» نحو «رزان» و «حصان»... بأنها قد منعت من التنوين بما يسميه» رائحة الاضافة[١٣٩]! وتعليلات من هذا القبيل لايطمئن إلى مثلها البحث العلمي، لأن فيها خروجاً عن جادة البحث اللغوي. ورحم الله أستاذ أبي حيان حيث يقول:[١٤٠]«لكل علم حد ينتهي إليه، فإذا رأيت متكلماً في فن ما قد مزجه بغيره، فاعلم أن ذلك إما أن يكون من تخليطة ذهنه، وإما أن يكون من قلّة محصوله في ذلك، فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه».

وبعد هذا نقول: إننا إذا مارجعنا إلى كلام العرب، نجد العذر والمسوّغ لهذا الهجوم الذي شنه السهيلي وتابعه عليه إبراهيم مصطفى وغيره، مثل الدكتور عفيف دمشقية الذي استهلّ كلامه على قضية منع الصرف بتوجيه نقد شديد إليها قائلاً:[١٤١]« إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الممنوع من الصرف من أكثر الأبحاث اعتباطية في الدراسات النحوية»، ولا نجده قد أبعد في اعتقاده، وذلك أننا نجد كثيراً من الأسماء التي تنطبق عليها أحكام منع الصرف، قد جاءت مصروفة، في الشعر والنثر على حد سواء، فمن ذلك

(١٣٨) أمالي السهيلي ص ٣٢.

(١٣٩) المرجع السابق ص ٣٣.

(١٤٠) تذكرة النحاة ص ٦٩١.

(١٤١) أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ص ١٥٣.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عطشان، وغضبان. قال الشاعر:

قد ساغ فيه لها مشي النهار كما ساغ الشراب لعطشانٍ إذا شربا[١٤٢]

وقال ابن الدمينة:

أأذهب غضباناً وأرجع راضيا وأقسم ماأرضيتني بنوالك[١٤٣]

هذان مثالان من الصفات المزيدة بالألف والنون، ومن شواهد صرف صيغة منتهى الجموع. قول امرئ القيس:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ سؤالك نقبا بين حزمي شعبعب[١٤٤]

وقال الفضل بن العباس اللهبي:

ولنا أسام ماتليق بغيرنا ومشاهدٌ تهتلّ حين ترانا[١٤٥]

ومن هذا القبيل البيت المشهور (الزجاجي، ١٣٨٢هـ، ص ٨٣):

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجواريٍ يلعبن بالصحراء[١٤٦]

ومن أمثلة صرف «أفعل» وصفا قوله:

قبحتم يا آل زيد نفرا ألأم قوم أصغرا وأكبرا[١٤٧]

وقال أبو نواس:

---

(١٤٢) مجالس ثعلب ٢/٤٠٧.

(١٤٣) أمالي الزجاجي ص ١٠٩.

(١٤٤) ديوان امرئ القيس ص ٦٥.

(١٤٥) مجالس ثعلب ٢/٥٣٣.

(١٤٦) أمالي الزجاجي ص ٨٣.

(١٤٧) المقتضب ٣/٢٤٧.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فقلت بكم رطل فقال بأصفرٍ فحزت دنانا وزرهن عظيم(١٤٨)

وقد نصّ النحاة على أن المؤنث إذا كان ثلاثيا متحرك الوسط، يمنع من الصرف، للتاء المقدرة، ولقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء، باستثناء ابن الأنباري (٣٢٧ هـ) حيث جوز فيه الوجهين، نظراً إلى ضعف الساد مسد التاء(١٤٩)، ومع ذلك فقد قال النابغة الجعدي.

أضحت ينفرها الولدان من سبأٍ كأنهم تحت دفيها دحاريج(١٥٠)

ومن أمثلة صرف العلم المؤنث قوله:

تضوع مسكا بطن نعمان أن مشت به زينبٌ في نسوةٍ خفرات(١٥١)

ولا نريد أن نمضي في ذكر الشواهد على صرف ماهو في عرفهم ممنوع من الصرف، ذلك أن الشواهد في الشعر أكثر من أن تحصى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن النحاة أوصدت هذا الباب دوننا، فكل ما نأتي به من شواهد شعرية يعد جهداً ضائعاً، لايؤثر في سلامة قواعد منع الصرف من قريب أو بعيد، وذلك لأن من المسلم به عند جمهورهم أنه يجوز للشاعرأن يصرف في الشعر كل مالاينصرف، لأن الشعر موطن الضرورة. وضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر، واستعمال مالايسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة. قال سيبويه:(١٥٢) «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام من صرف مالاينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء». وعليه «فجميع مالاينصرف

(١٤٨) أمالي الزجاجي ص ١٠٥.
(١٤٩) شرح الكافية ١/١٣٥.
(١٥٠) الكتاب ٣/٢٥٣.
(١٥١) مجالس ثعلب ١/٢٥٠.
(١٥٢) كتاب ١ ٢٦.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات، لأنه ردّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة، فإنه لايجوز صرفه للضرورة، لأنه لا ينتفع بصرفه، لأنه لايسد ثلمة في البيت من الشعر»[١٥٣]. وبالإضافة إلى ذلك فقد استثنى الكوفيون «أفعل من» فإنه لايجوز صرفه عندهم بحال من الأحوال[١٥٤].

وقد خرق الدماميني إجماع النحاة بشأن جواز صرف غير المنصرف في الشعر فذهب إلى أن مثل هذه الأسماء تكون في صورة المنصرف ولاتصبح منصرفة حقيقة، قال بهذا الخصوص:[١٥٥] «ينبغي أن يحمل التنوين في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة».

هذا، وقد آثرنا أن نأتي بهذه الشواهد الشعرية، لأنه في مقابل جمهور النحاة الذين لايعتدون بصرف مالا ينصرف في الشعر، ومن ثم لايرون فيه حجة للنسج على منواله في الكلام، فإن هناك من قد أجاز في الكلام ماجاز في الشعر مطلقا على أساس أن الشعر أصل كلام العرب. قال الفراء:[١٥٦] «فأجروا مالايجري، وليس بخطأ، لأن العرب تجري مالايجري في الشعر، فلو كان خطأ ماأدخلوه في أشعارهم». وقال النحاس:[١٥٧] «ان بعض أهل

(١٥٣) شرح المفصل ١/٦٧.

(١٥٤) الأشباه والنظائر ٣/٦٩.

(١٥٥) الضرائر ص ١٣٤.

(١٥٦) معاني القرآن/ الفراء ٣/٢١٨.

(١٥٧) إعراب القرآن/ النحاس ٥/٩٧.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

النظر يقول: كل مايجوز في الشعر فهو جائز في الكلام، لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكم في كلامها، ونجعل الشعر خارجا عنه؟».

وفي الحقيقة أن الضرورة الشعرية قد اتخذت مشجبا في كثير من الأحيان من قبل النحاة، يعلقون به كل مالا يتفق وقواعدهم وينذ عن أقيستهم، فكل مايتعارض وقواعدهم ولا يجدون له تفسيراً مقبولاً، يقولون: هو ضرورة شعرية! وهذا سببه –في رأيي– الاعتداد بالقواعد والتمسك بالقياس الذي كان له سلطان قوي عليهم. ولعل أفضل دليل على سلطان القياس ومكانته الرفيعة لديهم قول ابن جني:(١٥٨)«وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي رحمه الله بحلب سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس». والصحيح أن الواقع اللغوي هو الفيصل في الأمور اللغوية، قال ابن الحاجب:(١٥٩) «والأحكام اللغوية لاتثبت بقياس، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل، فالصواب أن ينظر إلى الواقع». ولهذا فإننا نرى أن الدكتور عفيف دمشقية قد أصاب كبد الحقيقة، ولم يعد الصواب حين قال:(١٦٠) «وما قضية الضرورة الشعرية في رأينا سوى بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعماً لما قعدوه من قواعد، وفرضوه على اللغة من أصول».

غير أنه إذا كان بالامكان غض الطرف عن الشواهد الشعرية السابقة، فإننا لا نجد مسوغا للقول بأن صرف «دنيا» في قوله:

إني مقسم ماملكت فجاعل جزءاً لآخرتي ودنياً تنفع(١٦١)

(١٥٨) الخصائص ٢/٨٨.

(١٥٩) الأمالي النحوية ٣/١٥.

(١٦٠) أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ص ١٦٦.

(١٦١) إحياء النحو ص ١٧٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كان للضرورة فدنيا «فعلى» وهذه- كما نصوا هم على ذلك- لايجوز صرفها حتى في الضرورة[١٦٢]، إذ لافائدة في صرفه «لأنه مستوٍ فيه الرفع والنصب والجر، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فينقص بقدر مايزيد»[١٦٣].

فصرف «دنيا» هنا دليل على أن الضرورة الشعرية لامدخل لها هنا، وأنها ليست هي المسؤولة دائماً وأبداً عن صرف ما لايصرف. هذا وقد روى ابن الأعرابي «دنياً» بالصرف. قال ابن جني:[١٦٤] «وهذا نادر غريب ولا نعلم شيئاً مما في آخره ألف التأنيث مفرداً مصروفاً غير هذا الحرف. ولو قال قائل: إن «دنياً» هذه المصروفة تكون ملحقة في قول أبي الحسن بجُخْدَب لم أر به بأسا».

ومع ذلك فإنه إذا كان بإمكان النحاة ردّ مايوجّه إلى قواعدهم وأحكامهم من طعون من خلال الشعر متسلحين بسلاح الضرورة الشعرية، فإنه ليس لديهم طاقة، ولا بهم قدرة على ردّ تلك التي توجه إليهم من النثر، حيث لاضرورة. وفي القرآن الكريم قدر صالح من المفردات المصروفة، والمفروض أنها ممنوعة من الصرف، وذلك نحو «سلاسل» في قوله تعالى[١٦٥]: ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ فقد قرئ مصروفا وغير مصروف، فطلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة قرؤوا «سلاسل» بمنع الصرف وقفا ووصلا، وقيل عن حمزة وأبي عمرو الوقف بالألف. وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف أيضاً، واختلف

(١٦٢) شرح المفصّل ١/٦٧.

(١٦٣) همع الهوامع ١/١١٩.

(١٦٤) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ص ١٥٨.

(١٦٥) سورة الإنسان آية ٤.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عنهم في الوقف، وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلا ووقفا، وهي قراءة الأعمش أيضاً[١٦٦]. وكذلك قرئت «قوارير» من قوله تعالى:[١٦٧] ﴿وأكواب كانت قواريراً، قوارير من فضة قدروها تقديرا﴾، فقد قرأ قراء المدينة بالتنوين فيهما[١٦٨]. وكذلك قرأ الكسائي وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما، وقرأ ابن كثير بصرف الأول ومنع صرف الثاني[١٦٩]. وقد كثر صرف صيغة منتهى الجموع في كلامهم، حتى أجاز بعضهم صرفه اختيارا، قال بعض الرجاز:

والصرف في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا

وقد علل الأخفش صرفه «بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: صواحبات يوسف، ونواكسي الأبصار، أشبه المفرد، فجرى فيه الصرف»[١٧٠].

ومن ذلك صرف «يغوث ويعوق» في قوله تعالى:[١٧١] ﴿وقالوا لا تذرنّ آلهتكم ولا تذرنّ ودّا ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾، فقد قرأ كل من الأعمش والأشهب العقيلي «ولا يغوثا ويعوقا» مع أنهما علمان وعلى وزن الفعل[١٧٢]. وقد جاءت «سبأ» مصروفة أيضاً مع أنها مؤنث[١٧٣]

(١٦٦) البحر المحيط ٣٩٤/٨.

(١٦٧) سورة الإنسان الآيتان ١٥، ١٦.

(١٦٨) إعراب القرآن/النحاس ١٠١/٥.

(١٦٩) البحر المحيط ٣٩٧/٨.

(١٧٠) المرجع السابق ٣٩٤/٨.

(١٧١) سورة نوح آية ٢٣.

(١٧٢) البحر المحيط ٣٤٢/٨.

(١٧٣) زعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو عن «سبأ» فقال: لست أدري ماهو. قال الفراء: وقد ذهب مذهبا إذ لم يدرماهو، لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه.
انظر معاني القرآن/ الفراء ٢٩٠/٢. =

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

متحرك الوسط، فقد قرأ المدنيون والكوفيون «وجئتك من سبإٍ بنبإٍ»[١٧٤] وقرأ المكيون والبصريون «من سبأ بنبإٍ»[١٧٥] وكذلك قرئت «لقد كان لسبأ في مسكنهم آية»[١٧٦] بالصرف والتنوين، وقرأ أبو عمرو بمنع الصرف[١٧٧]. ومثل «سبأ» «هجر» فقد سمعت في كلامهم مصروفة وغير مصروفة، جاء في اللسان:[١٧٨] «قال سيبويه: سمعنا من العرب من يقول: كجالب التمر إلى هجرٍ[١٧٩] يافتى» وجاءت غير مصروفة أيضاً، ففي المثل: كمبضع التمر إلى هجر.

ومن ذلك «ثمود» فقد جاءت هي الأخرى بالصرف وبغيره، قال تعالى: ﴿وعاداً وثمودا وقد تبين لكم[١٨٠]﴾، وقال عز من قائل:[١٨١]﴿ وآتينا ثمودَ الناقة﴾ وقوله جل ذكره[١٨٢] :﴿وإلى ثمودَ أخاهم صالحاً﴾. وقد

= ويروى عن فروة بن مسيك الغطفي أن أحدهم سأل النبي ﷺ عن سبأ أأرض هي أم امرأة؟ فقال:« ليست بأرض ولا امرأة. ولكن رجل ولد عشرة من العرب، فتيامن منهم ستة، وتشاءم منهم أربعة».

وكان الحسن لايجري سبأ ويقول: اسم أرض.

انظر المذكر والمؤنث/ الأنباري ص ٥٤٣.

(١٧٤) سورة النحل آية ٢٢.

(١٧٥) إعراب القرآن/النحاس ٣/٢٠٣.

(١٧٦) سورة سبأ آية ١٥.

(١٧٧) إعراب القرآن/ النحاس ٣/٣٣٨.

(١٧٨) لسان العرب ٧/١٠٧.

(١٧٩) الكتاب ٣/٢٤٤.

(١٨٠) سورة العنكبوت آية ٣٨.

(١٨١) سورة الإسراء آية ٥٩.

(١٨٢) سورة هود آية ٦١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صرفها الكسائي مجرورة في قوله تعالى: ﴿ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعدا لثمودٍ﴾. فسألوه عن ذلك فقال: قرئت في الخفض من المجرى، وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يختلف، فأجريته لقربه منه.(١٨٣) ومن هذا القبيل مصر أيضاً فقد جاءت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى(١٨٤): ﴿وقال ادخلوا مصرَ إن شاء الله آمنين﴾. وجاءت مصروفة في قوله تعالى(١٨٥): ﴿اهبطوا مصراً فإن لكم ماسألتم﴾. قال سيبويه(١٨٦): «وبلغنا عن المفسرين أن قوله عز وجل: ﴿اهبطوا مصرا﴾ إنما أراد مصر بعينها»، يؤكد ذلك ماذكره الفرّاء في معاني القرآن بأن الأعمش قد قال عندما سئل عنها: «هي مصر التي عليها صالح بن علي(١٨٧)». هذا، وقد قرئت بمنع الصرف أيضاً، فقد قرأ الحسن وطلحة والأعمش، وأبان بن تغلب ﴿اهبطوا مصرَ﴾(١٨٨). وقد حاول النحاة إيجاد قاعدة عامة تضبط صرف ومنع صرف أسماء القبائل والأماكن صاغوها على النحو الآتي: «فالصرف في القبائل بتأويل الأب، إن كان اسمه كثقيف، أو الحي. وفي الأماكن بتأويل المكان، والموضع، ونحوهما. وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل كخندف، أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما(١٨٩)». وهذا يعني أن الصرف ومنعه مبنيان على المعنى. وعليه، فإذا ماوجدنا شيئاً من هذه الأسماء مصروفا وجب علينا أن نحمله على

(١٨٣) معاني القرآن/ الفراء ٢/٢٠.
(١٨٤) سورة يوسف آية ٩٩.
(١٨٥) سورة البقرة آية ٦١.
(١٨٦) الكتاب ٣/٢٤٢.
(١٨٧) معاني القرآن/ الفراء ١/٤٣.
(١٨٨) البحر المحيط ١/٢٣٤.
(١٨٩) شرح الكافية ١/١٣٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التذكير، وإن كان غير مصروف فعلى التأنيث. وإن أردنا أن نستعمله نحن، ولا نعرف طريقة العرب في استعماله فلنا في ذلك الوجهان، أي الصرف وعدمه[١٩٠].

وواضح تماماً أن النحاة قد وجدت العرب تصرف أسماء القبائل والأماكن تارة، وتمنعها من الصرف تارة أخرى، فكان أن جاؤوا بهذه القاعدة التي وصفها إبراهيم مصطفى بحق بأنها: «تمحّل من النحاة يدل على أنهم رووا هذه الأسماء مصروفة وغير مصروفة، فتكلفوا لها هذه العلة»[١٩١]. ومع ذلك فإن هذه القاعدة التي وضعوها لم تنقد لهم، ولم يطّرد حكمها، فقد جاء اسم القبيلة مقصوداً به التذكير ومع ذلك منع الصرف في قوله:

وهم قريشُ الأكرمون إذا انتموا طابوا فروعا في العلا وعروقا

وقد حاول الرضي تخريج منع الصرف ههنا بطريقة متكلفة، لايخفى ضعفها على أحد قائلاً:[١٩٢] «وربما جعلوا الأب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف».

ومن هذا القبيل صرف «سلسبيل» وهو اسم عين في الجنة، أي هو علم مؤنث، قال تعالى:[١٩٣] ﴿عينا فيها تسمى سلسبيلا﴾. وتفاديا للقول بأنها من قبيل صرف مالاينصرف، ذهب بعضهم إلى أنها جملة محكية، مثل: «تأبط شرا» قال الجاحظ:[١٩٤] «وقال آخرون في قوله تعالى: ﴿عينا فيها تسمى سلسبيلا﴾ قالوا: أخطأ من وصل بعض هذه الكلمة ببعض

(١٩٠) المرجع السابق في المكان نفسه.

(١٩١) احياء النحو ص ١٨٣.

(١٩٢) شرح الكافية ١/ ١٣٩.

(١٩٣) سورة الإنسان آية ١٨.

(١٩٤) الحيوان ١ / ١٨٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

. قالوا: وإنما هي: سل سبيلا إليها يامحمد». ثم أردف يقول على وجه التعجب والاستنكار: «فإن كان كما قالوا فأين معنى تسمى؟ وعلى أي شيء وقع قوله تسمى، فتسمى ماذا؟» ، قال أبو حيان:(١٩٥) « وقد نسبوا هذا القول إلى علي كرم الله وجهه، ويجب طرحه من كتب التفسير، وأعجب من ذلك توجيه الزمخشري له واشتغاله بحكايته، وبذكر نسبته إلى علي كرم الله وجهه ورضي عنه». ويرى الفراء أن «سلسبيل» صفة للماء. قال:(١٩٦) «ونرى أنه لو كان اسما للعين لكان ترك االإجراء فيه أكثر. ولم نر أحداً من القراء ترك إجراءها، وهو جائز في العربية».

هذا، ولقد ذكر السهيلي أنه قد وجد في الحديث «عناقا» اسم امرأة مصروفا(١٩٧). ويروى أن رؤبة بن العجاج كان يقول: رأيت عُمَراً ورأيت يزيداً، بنون فيهما إذا وقف، ويمنعه الصرف وصلا فيقول: رأيت عمرَ قبل، ورأيت يزيدَ قبل(١٩٨). وشبيه بهذا ماقيل ان حمزة وأبا عمرو بن العلاء قرأا «سلاسلا» أي بالألف وقفا، ولكن بدون تنوين(١٩٩).

وإذا كان رؤبة يصرف في حال ويمنع في حال أخرى، فقد ذكر النحاة أن من العرب من يصرف جميع مالاينصرف، وهذا نقض لكل أحكام منع الصرف، وهد م لها من أساسها. قال الكسائي:(٢٠٠) «يجوز أن تصرف «مصر» وهي معرفة، لأن العرب تصرف كل مالاينصرف في الكلام إلا

---

(١٩٥) البحر المحيط ٨ / ٣٩٨.

(١٩٦) معاني القرآن / الفراء ٣ / ٢١٧.

(١٩٧) أمالي السهيلي ص ٣٢.

(١٩٨) تذكرة النحاة ص ١٩.

(١٩٩) البحر المحيط ٨ / ٣٩٤.

(٢٠٠) إعراب القرآن / النحاس ١ / ٢٣٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

«أفعل منك». وقال الأخفش:[٢٠١]«ان صرف مالاينصرف مطلقا أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف مالاينصرف، فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً. وقال ابن جني:[٢٠٢] «من العرب من يصرف جميع مالاينصرف فيقول: ضربت أحمداً وكلّمت عُمَراً». وإذا كان هؤلاء النحاة لم يحددوا بالضبط من يصرف من العرب، فإن صاحب الإتحاف قد حددهم قائلاً[٢٠٣] «وهم بنو أسد».

وقد أحسّ النحاة أمام هذا كله بضعف أحكامهم، وقصورها الشديد والمحرج في نفس الوقت، فراحوا يعتذرون عن عدم اطرادها وعن افتقارها إلى عنصر الحسم بأن علل منع الصرف من العلل المجوزة لا الموجبة. قال الرضي:[٢٠٤] «واعلم أولاً أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علّة لكذا، لايريدون أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل الشيء، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم،لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم». وهذا يعني بوضوح تام أنه ليس ثمة تلازم بين منع الصرف وهذه العلل التي ذكروها، والدليل على ذلك عندهم أن «حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلّة، بخلاف حكم المعرب... فإنه لايتخلّف عن علّة الاعراب»[٢٠٥] وهذا يعني أيضاً أن هناك تفاوتاً في القوة بين علّة الاعراب، وعلة منع الصرف، فالأولى قوية مطردة، والثانية ضعيفة غير مطردة، وقد أقرّ النحاة بهذه الحقيقة

(٢٠١) شرح الكافية ١ / ١٠٦.

(٢٠٢) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٧٥.

(٢٠٣) تحاف فضلاء البشر ص ٤٢٩.

(٢٠٤) شرح الكافية ١ / ١٠١.

(٢٠٥) المرجع السابق في المكان نفسه.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قائلين: «وأما منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل»[٢٠٦].

وفي مقابل هذا كله، فهناك أسماء قد جاءت في كلامهم ممنوعة من الصرف بدون تحقق شروطه، مع أنهم قد نصوا على أنه « ليس شيء يمتنع من الصرف لغير علّة»[٢٠٧] وقالوا أيضاً:[٢٠٨]«ولا يمتنع شيء من الصرف عند البصريين الا بعلتين». وعلى كل، فقد كان ترك صرف المنصرف مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ضمنها الأنباري كتابه الموسوم بـ «الانصاف في مسائل الخلاف»[٢٠٩]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر، وذهب مذهبهم من البصريين كل من: الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين. في حين ذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لايجوز[٢١٠].

وقد انتصر الأنباري للكوفيين ومن ذهب مذهبهم، وهذه المسألة من المسائل القليلة جداً التي انتصر فيها للكوفيين، بسبب كثرة مجيء ذلك في كلام العرب، وقد مهّد لتقديم رأيه بتبيان المسوّغ وإبداء التأييد لموقف أولئك الذين ناصروا الكوفيين من البصريين قائلاً:[٢١١] «ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش، وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، واختاروا

---

(٢٠٦) المرجع السابق ١ / ١٥٣.

(٢٠٧) إعراب القرآن / النحاس ٢ / ٤٢.

(٢٠٨) المرجع السابق ١ / ٢٠٩.

(٢٠٩) المسألة رقم ٧٠ جـ ٢ ص ٢٦٢ – ٢٧٠.

(٢١٠) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٦٢.

(٢١١) المرجع السابق ٢ / ٢٦٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين». ثم خلص بعد ذلك إلى تحديد موقفه فقال:[٢١٢] «والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لالقوته في القياس».

وإذا كان الأنباري قد جعل هذه المسألة يتوزعها رأيا البصرة والكوفة، فإن السيوطي قد ذكر أن هناك أربعة مذاهب في هذه المسألة هي[٢١٣]:

١ – الجواز مطلقاً حتى في الاختيار وعليه ثعلب.

٢ – المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين. حجتهم في ذلك أنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع من الصرف فإنه رجوع إلى الأصل. قال المبرد[٢١٤]: «... وإن اضطر إلى ترك صرف ماينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لاتجوّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ماكان له قبل دخول العلّة».

٣ – الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان، وكذلك السيوطي قياسا على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيراً.

٤ – يجوز في العلم خاصة، وهذا هو مذهب السهيلي[٢١٥].

ولا شك أن ماذهب إليه الكوفيون هو الصحيح، ذلك أن المعول عليه هو كلام العرب، وقد نصوا هم على ذلك، قال بدر الدين بن

---

(٢١٢) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٢١٣) همع الهوامع ١ / ١٢٠ – ١٢١.

(٢١٤) المقتضب ٣ / ٣٥٤.

(٢١٥) خزانة الأدب ١ / ١٤٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مالك:[٢١٦] «والحاكم في ذلك: استعمال العرب». واذ قد ثبت ذلك في كلامهم، فلا بد من قبوله والاقرار به «فلا سبيل إلى رد ماثبت عن العرب»[٢١٧]، ولهذا لم يجد الأنباري بدا من الأخذ بقول الكوفيين؛ لأن كلام العرب يؤكد صدق دعواهم، فقد جاء ترك الصرف في النثر حيث لاضرورة، فقد قرأ السبعة باستثناء الكسائي وعاصم: ﴿وقالت اليهود عزيرُ ابن الله﴾[٢١٨]، و «ابن» هنا خبر لاصفة، «لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى»[٢١٩] قال النحاس:[٢٢٠] «وقول من قال: لم يصرف «عزير» لأنه اسم أعجمي خطأ، لأنه عربي مشتق من عزّره». وقرأ ابن محيصن:[٢٢١] ﴿ عالِيَهمُ ثيابُ سندُسٍ خُضْرٌ وإستبرقَ ﴾ دون تنوين، مع أنه اسم جنس نكرة وقد غلّط الزجاج القارئ وخطأه[٢٢٢]، نظرا لكونه نكرة تدخله الألف واللام بقولنا: الإستبرق. وخطّأ منع صرفه الفارسي أيضاً، فقال:[٢٢٣] «فلو امتنع ممتنع من صرفه لكان مخطئاً، تاركا لمذهب العرب ولغتهم فيه». وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة قائلاً:[٢٢٤]«ان ابن محيصن قارئ جليل مشهور بمعرفته العربية وقد أخذ عن أكابر العلماء، ويتطلب لقراءته وجه، وذلك أنه يجعل استفعل من البريق... فاستبرق فعل

(٢١٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦١.
(٢١٧) تذكرة النحاة ص ٢٤٥.
(٢١٨) سورة براءة آية ٣٠.
(٢١٩) البحر المحيط ٥ / ٣١.
(٢٢٠) صناعة الكتاب ص ١٩٨.
(٢٢١) سورة الإنسان آية ٢١.
(٢٢٢) معاني القرآن وإعرابه / الزجاج ٥ / ٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٤.
(٢٢٣) المسائل الحلبيات ص ٣٥٥.
(٢٢٤) البحر المحيط ٨ / ٤٠٠.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ماض والضمير فيه عائد على السندس أو على الاخضرار الدال عليه قوله: خضر. وهذا التخريج أولى من تلحين من يعرف العربية وتوهيم ضابط ثقة». فأبو حيان يجد تخريجا لقراءة ابن محيصن هذه يُخْرجها ويُخْرج صاحبها من دائرة اللحن، والخطأ حسب ماتقضي به قواعد اللغة، فما كان إلا أن جعلها فعلاً ماضياً لااسماً، وهذا هو ماقرره سيبويه قديماً بقوله:(٢٢٥) «وترك صرف استبرق يدلك على أنه استفعل». ولكن استبرق «لم تكن الوحيدة التي ترك صرفها، فقد حكى أبو الحسن الأخفش عنهم قولهم: سلامُ عليكم(٢٢٦)»، وعليه، فالنقل يعزز وجهة نظر الكوفيين. «وأما القياس، فانه لما جاز صرف مالاينصرف اتفاقا وهو خلاف القياس، جاز العكس أيضاً، إذ لافرق بينهما»(٢٢٧).

فإذا ما انتقلنا إلى قطاع الشعر، فإننا نجد أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، ويكفينا هنا أن نحيل القارئ على كتاب الإنصاف، فقد ذكر الأنباري أمثلة تزيد على العشرين بيتا، ولذا فإننا سنذكر هنا فقط ما وقفنا عليه من أمثلة خارج نطاق الإنصاف فمن ذلك مثلا: ترك صرف حباحب في قول الكميت:

يرى الراؤون بالشفرات منها وقود أبي حباحبَ والظبينا(٢٢٨)

ومن ترك صرف «مؤخر» في قوله:

مُؤخِّرُ عن أنيابه جلد رأسه فهن كأشباه الزجاج خروج(٢٢٩)

---

(٢٢٥) الكتاب ٣ / ٤٣١.

(٢٢٦) سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٧.

(٢٢٧) خزانة الأدب ١ / ١٤٩ .

(٢٢٨) شرح الألفية ص ٦٦١.

(٢٢٩) مجالس ثعلب ١ / ١٢٥.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن ذلك منع صرف «شعيث» في قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ماأدري وان كنت داريا شعيثُ ابن سهم أم شعيثُ ابن منقر[٢٣٠]

ومن ذلك عدم صرف «تبّع» في قوله:

لعمرك ماتفتا تذكّر خالدا وقد غاله ماغال تبّعَ من قبل[٢٣١]

ومنه منع صرف «أناس» في قول الآخر:

إلى ابن أم أناسَ أرحل ناقتي عمرو لتنجح حاجتي أو تتلف[٢٣٢]

وقد ذكر السهيلي أربعة شواهد أخرى على ترك صرف: وحشيّ وطارق ومجديّ ومرحب[٢٣٣].

ولم يكتف البصريون بغض الطرف عن هذه الأمثلة والشواهد، بل راحوا يثبتون لهذه الأبيات روايات أخرى، كي تكون متفقة مع قواعدهم وأحكامهم، فمن ذلك مثلا: روايتهم لبيت العباس بن مرداس:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

فقد ذهب المبرد إلى أن الرواية: يفوقان شيخي[٢٣٤] قال ابن مالك يصف جرأة المبرد على ردّ الروايات المشهورة:[٢٣٥]«وللمبرد اقدام في ردّ مالم يرو، مع أن البيت بذكر «مرداس» ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم وذكر (شيخي) لايعرف له سند صحيح ولا سبب يدنيه من

---

(٢٣٠) المقتضب ٣ / ٢٩٤.

(٢٣١) الاتقان في علوم القرآن ٢ / ٧٠.

(٢٣٢) صناعة الكتاب ص ٦٩.

(٢٣٣) أمالي السهيلي ص ٢٦ – ٢٧

(٢٣٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٦٤.

(٢٣٥) خزانة الأدب ١ / ١٤٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التسوية، فكيف من الترجيح؟». ولو فرضنا أن الروايتين على نفس المستوى من التوثيق، فإنه لايجوز رد إحدى الروايتين بالأخرى، ذلك أن رواية الثقة لاترد. قال الرضي[٢٣٦]: «والانصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردّها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى». هذا، ولقد كان المبرد يتهم بالوضع في اللغة، جاء في معجم الأدباء:[٢٣٧] «وقال المفجع البصري: كان المبرد لكثرة حفظه للغة وغريبها يتهم بالوضع فيها».

وقد فعل البصريون الشيء نفسه في بيت دوسر بن دهبل القريعي[٢٣٨]:

وقائلة مابال دوسرَ بعدنا ... ...

قالوا: الرواية: ماللقريعيّ بعدنا

وكذلك بالنسبة لقوله:

ومصعبُ حين جد الأمر ... ...

بقي أن نقول ان من يتابع أقوال النحاة بشأن الصرف ومنعه يجد تضارباً أحياناً بين أقوالهم، فتارة نجد معياراً واحداً يتخذ علّة لحالتين على طرفي نقيض، وتارة أخرى نجد معيارين على طرفي نقيض يتخذان علّة لحالة واحدة، وأعني بذلك: كثرة الاستعمال وقلتها. فبالنسبة لما حكاه الأخفش «سلامُ عليكم» خرّج ابن جني سقوط التنوين بسبب كثرة الاستعمال[٢٤٠].

---

(٢٣٦) شرح الكافية ١ / ١٠٧.

(٢٣٧) ١٩ / ١١٢.

(٢٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٦٤.

(٢٣٩) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٢٤٠) سر صناعة الاعراب ٢ / ٥٤٧.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقبله كان الكسائي قد اتخذ المعيار نفسه سبباً لمنع صرف «أشياء» من قوله تعالى: ﴿لاتسألوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تسؤكم﴾[٢٤١]، فأشياء عنده «أفعال» مثل: فرخ وأفراخ ولكنها منعت من الصرف لكثرة الاستعمال، وتشبيها لها بباب حمراء[٢٤٢]. وفي مقابل ذلك كانت كثرة الاستعمال علّة لصرف «يغوث ويعوق» عند الفراء. وقد أنكر عليه النحاس ذلك قائلاً[٢٤٣]: «وهذا مالايحصل، لأنه ليس إذا كثر الشيء صرف فيه ما لاينصرف». وإذا كانت كثرة الاستعمال قد منعت الصرف عند الكسائي وابن جني في بعض الكلم، فإنه قد نسب إلى الكوفيين أن قلّة الاستعمال كانت هي الأخرى سبباً لمنع الصرف، فبالنسبة لقوله تعالى: ﴿أليس لي مُلكُ مِصرَ﴾[٢٤٤] قالوا: كان حقها أن تصرف، الا أنها منعت من الصرف ههنا لقلتها في الكلام[٢٤٥].

بعد هذا الذي قدمناه عن منع الصرف وأسبابه وبالكيفية التي حددها النحاة، والتي أثبت كلام العرب ضعفها، وعدم صدقها على الواقع اللغوي، نقول: إن منع الصرف لايعود في الحقيقة إلى شيء من هذا الذي ذكروه. لقد جعل النحاة منع الصرف شيئاً ذاتياً، أي عاملا داخليا ينبع من طبيعة الكلم ذاتها، من صيغها ومن فصائلها. وهذا من وجهة نظرنا تصور بعيد، لأن منع الصرف إنما يعرض للكلم من خلال السياق، ذلك أننا لانتكلم كلمات مفردة أو منعزلة، وإنما نتكلم كلاما، أي جملا وفقرات، عبارة عن سلاسل من الوحدات اللغوية آخذا بعضها بحجز بعض مشكلة نسيجاً

(٢٤١) سورة المائدة آية ١٠١.
(٢٤٢) انظر لسان العرب ١ / ٩٨ – ٩٩.
(٢٤٣) إعراب القرآن / النحاس ٥ / ٤١.
(٢٤٤) سورة الزخرف آية ٥١.
(٢٤٥) إعراب القرآن / النحاس ٤ / ١١٣.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صوتياً متكاملاً، وكل وحدة من وحدات هذا النسيج يراعى فيها أن تكون منسجمة مع ماقبلها وما بعدها من وحدات، ومراعاة هذه الناحية هي المسؤولة في الواقع عن تقرير أمر الكلمة بالنسبة إلى منع الصرف، لاتلك الأسباب المعروفة تقليدياً بموانع الصرف. قال الدكتور السامرائي:(٢٤٦) «ويبدو لنا أن العلل التي وضعوها للمنع من الصرف لم تكن بالدليل القاطع». ولما لم تكن هذه العلل دليلاً قاطعاً وسبباً مقنعاً لمنع الصرف، أرجع الباحثون المحدثون منع الصرف إلى أسباب موسيقية صرفة(٢٤٧). قال الدكتور السامرائي:(٢٤٨) «وعندي أن مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها».

ولكن لما كانت الناحية الموسيقية في الكلم إنما يقررها وجود الكلمة في سياق معين فإننا نرجع منع الصرف إلى سبب أعم هو السياق، إن السياق هو سيّد الموقف. فهو في الحقيقة الذي يجعل الشاعر أو المتكلم يؤثر أحياناً منع صرف الكلمة على صرفها طلبا للخفة اللفظية، فلا شك في أن حذف التنوين خفة، والمجيء بالفتحة بدل الكسرة خفة أخرى، فالخفة اللفظية التي تتحقق بمنع الصرف إذاً خفة مزدوجة، وقد تكون الخفة اللفظية مطلوبة لذاتها، وقد تكون مطلوبة لتحقيق انسجام أو وقع موسيقي محبب إلى النفس.

ونود أن نوضّح بادئ ذي بدء أن منع الصرف لأجل الخفة اللفظية، أو خدمة الناحية الموسيقية قد يكون استحسانياً، أي شيئاً اختيارياً، بيد أنه قد يكون في بعض الأحيان إجبارياً، يمليه السياق إملاء، كما سنبين لاحقا. وأيا

(٢٤٦) فقه اللغة المقارن ص ١٣٣.

(٢٤٧) أثر القراءات القرآنية ص ١٦٦.

(٢٤٨) فقه اللغة المقارن ص ١٣٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كانت طبيعة منع الصرف؛ اختيارية أو إجبارية فإنه لايرجع إلى أمور تتعلق بشكل الكلمة أو فصيلتها، وإنما يعود إلى أمور خارجية، إلى السياق.

وعليه فلا يزيد منع الصرف بوصفه تطويراً للاعراب الثلاثي القديم الموروث، على كونه عملية زخرفة وتنميق، فهو من الكماليات من الناحية اللغوية، حديث العهد نسبيا .«ومما يدل على حداثته أن كل الأسماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر، والشعر كثيراً مايحافظ على القديم بخلاف الحديث»(٢٤٩). ولعل خير مايستأنس به في هذا المقام من كون منع الصرف تطويراً للاعراب الثلاثي غايته تحقيق الخفة اللفظية والانسجام والتجانس بين الكلم– اسقاط التنوين من العلم الموصوف بـ «ابن أو ابنة» فقد جاء في كتاب الهوامل والعوامل لابن فضّال المجاشعي أن مثل: جاء زيد ابن عمرو. فيه لغتان:(٢٥٠) فالتميميون يثبتون التنوين في الأول، ويثبتون ألف الوصل في كلمة «ابن أو ابنة» فيقولون: زيدٌ ابن عمرو، وعلى هذه اللغة جاء قول الأغلب العجلي:

جارية من قيسٍ(٢٥١) ابن ثعلبة

ومثله قول الحطيئة:

إلاّ يكن مال يثاب فإنه سيأتي ثنائي زيداً ابنَ مهلهل(٢٥٢)

(٢٤٩) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٨.

(٢٥٠) تذكرة النحاة ص ٤٣١.

(٢٥١) قال الرضي في شرح الكافية (١٩٧٨، ١ / ٣٧٢) : «والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط – يعني بذلك كون الأول علما موصوفا بابن أو ابنة، والوصف متصلا بالموصوف ومضافا إلى علم آخر– في غير النداء، يخفّف بحذف ألف «ابن» خطا. نحو: جاءني زيد بن عمرو. وقوله: جارية من قيس ابن ثعلبة. شاذ». وحكمه على هذا البيت بالشذوذ انما هو على أساس لهجة الحجازيين فقط.

(٢٥٢) الخصائص ٢ / ٢٩١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

والحجازيون يحذفون التنوين والألف فيقولون: زيدُ بنُ عمرو. ولاشك في أن لهجة الحجازيين بفضل ماتوافر لها من عناصر الاحتكاك الداخلي والخارجي تعد تطويراً للأصل الذي احتفظ به بنو تميم. ولو قلنا: «جاء زيد مسرعاً» لوجب التنوين عند الطرفين، ولكن مجيء «زيد» في سياق مثل: جاء زيد بن عمرو، هو الذي جعل الحجازيين يعمدون إلى حذف التنوين وهمزة الوصل طلبا للخفة اللفظية.

هذا، ولقد تقدم قول الأخفش: «ان صرف مالاينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف مالاينصرف، فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً[٢٥٣]». ويظهر لنا أن العكس هو الصحيح، فالضرورات لاتبيح ماهو مباح، وإنما تبيح ماهو غير مباح، والصرف أصل في الأسماء، ومن ثم فليس «للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟ فإنما المسألة عن ما لم ينصرف: ماالمانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ماهو اسم مثله، إذ كانا في الاسمية سواء»[٢٥٤].

فالصرف في الأسماء هو الأصل، ولكن قد يستدعي السياق أحياناً الخروج عن هذا الأصل طلبا للخفة اللفظية، أو خدمة لناحية موسيقية. ونعتقد أن منع الصرف في معظم الكلم إنما كان في الأصل من مقتضيات الشعر، وزناً وإيقاعاً، فكان أن أكثر الشعراء منه حتى مرنت عليه ألسنتهم، فأخذوا يستعملونه في اختيار الكلام، ثم قلدهم الناس في ذلك، فالشعراء ملوك الكلام، يبدعون فيه ويتصرفون، وللشعر من التأثير في الناس ماليس

(٢٥٣) شرح الكافية ١ / ١٠٦.

(٢٥٤) المقتضب ٣ / ٣٠٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

للنثر، وذلك لأن انتشاره بين الناس أسرع، وهو إلى النفوس أقرب وبها أعلق. ومع تكرر لجوء الشعراء إلى منع صرف بعض المفردات، أصبح منع صرفها عادة لغوية، انتقلت عدواها من الشعر إلى النثر.

ومنع الصرف– كما بينا سابقاً– يكون جائزا وقد يكون واجباً أحياناً، فمن النوع الأول، أي الاختياري كل الآيات القرآنية الكريمة التي مثلنا بها سابْقاً، فقد قرئت الكلمات المعنية فيها كلها بالصرف وبمنع الصرف. ولاشك في أن منع الصرف بإسقاط التنوين في النثر مبعثه طلب الخفة اللفظية حيثما وقع، فمما لايختلف فيه اثنان– على مانعتقد– أن اسقاط التنوين من «أحد» من قوله تعالى ﴿قل هو الله أحدُ الله الصمد﴾ في قراءة من قرأ بدون التنوين قد حقّق خفّة لفظية ملموسة، وهذه هي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحاق وغيرهم[٢٥٥]. ومن هذا القبيل أيضاً قراءة عمارة بن عقيل ﴿ولا الليل سابقُ النهارَ﴾ بإسقاط التنوين من «سابق» وإعماله. قال النحاس:[٢٥٦] «حدثنا محمد بن الوليد وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: سمعت عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿ولا الليل سابقُ النهار﴾، فقلت: ماهذا؟ قال: أردت سابقٌ النهار «فحذفت التنوين لأنه أخف».

وقد أجاز النحاة قياساً على ذلك أن يقرأ «جامع» من قوله تعالى: ﴿ربنا إنك جامعُ الناسَ﴾ بحذف التنوين تخفيفا وبالنصب أي «جامعُ الناسَ[٢٥٧]» ويبدو أن إسقاط التنوين في مثل هذه الأمثلة مقيس عند عيسى

(٢٥٥) البحر المحيط ٨ / ٥٢٨.

(٢٥٦) اعراب القرآن / النحاس / ٣٩٥.

(٢٥٧) المرجع السابق ١ / ٢٥٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ابن عمر، قال الأخفش:[٢٥٨]« وزعموا أن عيسى بن عمر كان يجيز:

فألفيته غيرَ مُستعتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلا».

هذا، وان حذف التنوين أسهل في الحقيقة من حذف نون جمع المذكر السالم، وذلك كقراءة ابن أبي اسحاق والحسن وأبي عمرو في رواية: ﴿والمقيمي الصلاةَ﴾ بالنصب[٢٥٩] . وقد قرأ يحيى بن وثاب﴿انا كاشفو العذابَ[٢٦٠]﴾. قال النحاس[٢٦١]: « ومن يحذف النون لالتقاء الساكنين نصب العذاب»، وقد أجازوا ذلك أيضاً في كلمة «العذاب» من قوله تعالى ﴿انكم لذائقو العذابَ الأليم﴾ أي بنصب العذاب[٢٦٢] وقال الأخفش:[٢٦٣] «وزعموا أن بعض العرب قال: «واعلموا أنكم غير معجزي اللهَ» وهو أبو السمال، وكان فصيحاً».

ونظير ذلك في الشعر العربي قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف[٢٦٤]

وقول الأعشى:

المطعمو اللّحمَ إذا ماشتوا والجاعلو القوتَ على الياسر[٢٦٥]

ففي هذه الأمثلة النثرية والشعرية حذفت النون جوازا للتخفيف.

---

(٢٥٨) معاني القرآن / الأخفش ١ / ٨٦.

(٢٥٩) البحر المحيط ٦ / ٣٦٩.

(٢٦٠) مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٧.

(٢٦١) اعراب القرآن / النحاس ٤ / ١٢٧.

(٢٦٢) المرجع السابق ٣ / ٤١٨.

(٢٦٣) معاني القرآن / الأخفش ١ / ٨٦.

(٢٦٤) الكتاب ١ / ١٨٦.

(٢٦٥) ديوان الأعشى ص ١٨١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وحذف نون المثنى والجمع لغير إضافة جائز مطلقا عند الكوفيين، فقد جوز الكسائي ذلك في السعة، فيجوز عنده، قام الزيدا، بغير نون. قال أبو حيان:[٢٦٦] «ويشهد له ماسمع: بيضك ثنتا، وبيضي مائتا، أي ثنتان ومائتان». وقال الفراء:[٢٦٧] «وإنما جاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لاتقول في الواحد إلاّ بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقَّه. فينصبون الحق». لايقولون الا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجمع على الواحد، فنصبوا بحذف النون». وعليه، فإذا جاز هذا في النون، فأن يجوز ذلك في التنوين الذي هو علامة الصرف من باب أولى.

وعليه فإننا نعد كل ماورد في الشعر من أمثلة منع الصرف. من النوع الجائز في اللغة لأجل الخفة اللفظية، وذلك مثل قوله:

وهم قريشُ الأكرمون إذا انتموا طابوا فروعا في العلا وعروقا[٢٦٨]

وقوله:

ولسنا إذا عدّ الحصا بأقلّه وانّ معدَّ اليوم مودٍ ذليلها[٢٦٩]

وقوله:

وقائلة مابال دوسرَ بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند[٢٧٠]

وقوله:

---

(٢٦٦) همع الهوامع ١ / ١٦٩.

(٢٦٧) معاني القرآن / الفراء ٢ / ٢٢٦.

(٢٦٨) شرح الكافية ١ / ١٤٠.

(٢٦٩) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٦٥.

(٢٧٠) المرجع السابق ٢ / ٢٦٤.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومصعبُ حين جد الأمـــر أكثرهـا وأطيبـــها[٢٧١]

فهذه وأمثالها لايزيد منع الصرف فيها على كونه لأجل الخفة اللفظية. ولكن قد يعترض معترض: بأن التنوين في هذه الأسماء يؤدي إلى كسر في البيت، وعليه يكون المنع ههنا لأجل الضرورة الشعرية، وليس لطلب الخفة اللفظية كما زعمنا. ونرد على هذا بأن كل ماهو ضرورة شعرية لاينبغي أن يفهم منه أنه الإلجاء إلى الشيء، وأنه لامندوحة عنه، وإنما ينبغي حمله على أنه أسلوب جائز في الشعر فحسب. قال أبو حيان:[٢٧٢] «وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به... ولا يعني النحويون بالضرورة: أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ماذكرناه، وإلاّ كان لاتوجد ضرورة، لأنه مامن لفظ إلاّ ويمكن الشاعر أن يغيره». والدليل على ذلك بيت الأعشى الذي مرّ ذكره، وهو:

المطعمو اللحمّ إذا ماشتوا ... ...

فإسقاط النون من اسم الفاعل واعماله ليس ضرورة بمعنى أنه لامندوحة عنه، وإنما ذلك جائز لأجل الخفة اللفظية، والدليل على ذلك اجتماع النون و «ال» في رواية أخرى للبيت هي:

المطعمون الضيفَ لمّا شتوا والجاعلو القوتَ على الياسر[٢٧٣]

ولهذا فإننا نجد اللغويين والنحاة يسلكون منع الصرف الواقع في الشعر في النوع الجائز لأجل الخفة اللفظية، فبصدد اسقاط التنوين من «صالح» من قوله:

---

(٢٧١) المرجع السابق ٢ / ٢٦٤.

(٢٧٢) الاشباه والنظائر ٢ / ٢٠٠.

(٢٧٣) تذكرة النحاة ص ٦٢٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أيجعل صالحُ الغنويّ دوني فذحلي دون ذحلك في الرجال

قال القزاز القيرواني:[٢٧٤] «فلم ينون صالحا وحقه أن يكون منوناً، وإنما حذفه لالتقاء الساكنين؛ وهما التنوين واللام من الغنوي». ثم هذا أبو حيان يجعل اسقاط التنوين من الأسماء في مثل هذه الحالة كاسقاطه منها في النثر، فبصدد اسقاط التنوين من «أحد» من قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحدُ الله الصمد﴾ عند من يسقطه من القراء، قال:[٢٧٥] «وهو موجود في كلام العرب، وأكثر مايوجد في الشعر نحو قوله: ولا ذاكرِ الله الا قليلا، ونحو قوله: عمرو الذي هشم الشريد لقومه». وقال ابن هشام:[٢٧٦] «ويحذف – أي التنوين– لالتقاء الساكنين قليلا كقوله:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا».

فالضرورة الشعرية إذاً لاينبغي لنا أن ننظر إليها وكأنها قانون صوتي لامفرّ منه؛ لأن الصحيح «أن الضرورة الشعرية ماوقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا»[٢٧٧]. فما يسمى بالضرورات الشعرية إذاً ماهي إلاّ خيارات يتيحها بناء اللغة، وقد تكون مظهراً من مظاهر فصاحة الشاعر وبلاغته، قال ابن جني:[٢٧٨] «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ماجشمه منه، وإن دلّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره

(٢٧٤) ضرائر الشعر ص ١٦٥.
(٢٧٥) البحر المحيط ٨ / ٥٢٨.
(٢٧٦) مغني اللبيب ٢ / ٧١٦.
(٢٧٧) خزانة الأدب ١ / ٤٦.
(٢٧٨) الخصائص ٢ / ٣٩٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الوجه الناطق بفصاحته».

وإذا كانت كل حالات منع الصرف السابق ذكرها من النوع الجائز لأجل الخفة اللفظية، فإن هناك حالات من منع الصرف لا تخرج عن كونها تحقيقا للخفة اللفظية أيضاً، إلاّ أنها من النوع الذي يمليه السياق إملاء، أي هي من النوع الواجب لا الجائز، وسأمثل لذلك بمثالين اثنين:

الأول : منع صرف كلمة «أشياء» في قوله تعالى: ﴿لاتسألوا عن أشياءَ إن تبد لكم تسؤكم﴾. ولقد تكلمت على منع صرفها بشكل مستفيض في مكان آخر، فلينظر هناك(٢٧٩). حيث بينت أن منع صرفها راجع إلى علّة صوتية صرفة لحمتها وسداها المخالفة بين المقاطع المتماثلة المتتابعة، ذلك أن جرّ «أشياء» سيؤدي إلى «أشياءِنْ إنْ»، لأن الهمزة المنونة تنوين كسر هي صوتيا نفس «إنْ». فخولف بين صوامتهما بحذف التنوين من أشياء أولاً، ثم أعقب ذلك المخالفة بين الحركات باستبدال الفتحة بكسرة الهمزة في آخر أشياء. وأضيف إلى ماقلته بشأنها أن النحاة إنما تكلفوا ما تكلفوه بشأن تعليل منع

---

(٢٧٩) كنت قد ذهبت إلى هذا التفسير في رسالة الماجستير (الالحاق في اللغة العربية. القاهرة، جامعة عين شمس ١٩٧٨ رسالة لم تنشر ص ١٧١) وكنت أعتقد وقتها أني أول من تنبه إلى هذا التفسير. وبعد شهر من مناقشة الرسالة وقفت على كتاب الدكتور عفيف دمشقية (١٩٧٨ ص ١٥٤) فوجدته يقول بشأن «أشياء» نفس ماقلته تقريباً، في عام ١٩٨١م أهداني أستاذي الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب مستلّة لمقال له من كتاب الموسم الثقافي لجامعة الرياض، المجلد الثاني ١٩٧٤م بعنوان «التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس» فوجدته أيضاً يقول نفس ماقلته وما قاله الدكتور دمشقية.انظر المستلّة ص ١٩. وعليه يكون الدكتور رمضان عبد التواب هو– في مبلغ علمي– أول من تنبه إلى هذا التفسير، ولا أدري ما إذا كان الدكتور دمشقية قد اطلع على مقال الدكتور رمضان عبد التواب آنف الذكر أم لا. هذا ولقد تحدثت عن قضية منع صرف أشياء بشكل مستفيض في رسالتي للدكتوراه. انظر (الشايب ١٩٨٣، ص ٣١٩).

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صرفها لأنهم وجدوها نكرة ممنوعة من الصرف، ومن المسلمات عندهم أنه ليس شيء يمتنع من الصرف لغير علّة. ولا يمتنع شيء من الصرف عند البصريين إلاّ بعلتين. قال ابن جني:(٢٨٠)«اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن في «أشياء» إلى ماذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها فيقولا: إنها «أفعال»، لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة». ومن ثم اضطروا إلى إيجاد سبب لمنع صرفها فتأولوا واختلفوا».

والذي نريد أن نوضحه هنا، أن هذا السياق الصوتي الذي ترفضه العربية لما يسببه من ثقل وإجهاد بسبب تكرير مقاطع متماثلة، والذي منعت لأجله كلمة «أشياء» من الصرف، ليس خاصاً بكلمة أشياء وحدها، بل ان أية كلمة مشابهة لأشياء، أي كل كلمة كانت على وزن «أفعال» ومهموزة اللام يجري عليها مايجري على أشياء، أعني بذلك أنه لو وقع مكان «أشياء» في سياق كهذا كلمة أخرى مشابهة مثل: أجزاء أو أنحاء أو أسماء... لوجب منع صرفها هي الأخرى للعلّة ذاتها التي منعت لأجلها «أشياء»، ألا وهي تتابع المقاطع المتماثلة. والدليل على ذلك، أي على أن «أشياء» إنما منعت من الصرف للعلّة الصوتية التي بيناها، أنها قد جاءت مصروفة في كلام العرب عندما لم تقع في مثل هذا السياق، فمن ذلك قول أخي صخر الغي؛ الأعلم حبيب بن عبد الله:

جزى الله حبشيا بما قال أبؤسا بما رام أشياءً بنا لانرومها(٢٨١)

ومن ذلك قول بشار أيضاً:

أما الحياة فكل الناس يحفظها وفي المعيشة أشياءٌ مناكير(٢٨٢)

(٢٨٠) المنصف ٢ / ٩٤.

(٢٨١) شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٢٧.

(٢٨٢) الحيوان ٧ / ٥٥١.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد ورد هذا البيت في ديوان بشار ضمن الأبيات الملحقة بالديوان. وروايته في الديوان هي:

أما الجياد فكل الناس يحفظها وفي المعيشة أشياءٌ مناكير(٢٨٣)

ويبدو أن «الجياد» محرفة عن الحياة، ذلك أنه لايوجد ارتباط أو وجه اتصال بين المصراع الثاني والأول(٢٨٤)،ومما يعزز ذلك أن هذا البيت قد ورد في ديوان آخر لجامع آخر لشعر بشار بـ «الحياة»مكان «الجياد» و «أبلاء» مكان أشياء، وذلك على النحو التالي:

أما الحياة فكل الناس يحفظها وفي المعيشة أبلاءٌ مناكير(٢٨٥)

وقد يعترض معترض بأن هذا البيت لايصلح أن يكون دليلاً على صرف «أشياء»؛ لاستقامة الوزن مع منع الصرف من جهة، ولمجيء «أبلاء» مكان أشياء من جهة أخرى، ولكن هذا الاعتراض يدفع بأن الأصل في التفعيلة إذا كان متأتياً مع صحة الوزن فهو أولى، ومنع صرف «أشياء» يؤدي إلى وجود زحاف الطي(٢٨٦)، وعدم وجود زحاف أولى، وفضلاً عن ذلك فإن كلمة «أشياء» أو بديلتها «أبلاء» قد جاءت كل واحدة منهما منونة ولم يشر أي مرجع من المراجع التي وردت فيه هذه الأبيات إلى أن هناك احتمالاً بكون الكلمة ممنوعة من الصرف. أما ورود «أبلاء» مكان «أشياء» فلا يقدح في صحة صرف «أشياء» لثبوت صرفها في الروايات الأخرى لهذا

(٢٨٣) ديوان بشار بن برد ٤/٧٣.

(٢٨٤) انظر المرجع السابق الهامش رقم ١.

(٢٨٥) ديوان بشار ص١٠٨.

(٢٨٦) من زحافات البسيط حذف الرابع الساكن من مستفعلن فيبقى مستعلن الذي ينقل إلى «مفتعلن». ويسمى هذا زحاف الطي.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

البيت. وأغلب الظن أن «أشياء» هي الرواية الصحيحة إذ قد وردت في مرجعين في حين لم ترد «أبلاء» إلا في مرجع واحد، ولعلها أبدلت عند بعض الرواة من «أشياء» استنكاراً منهم لمجيء «أشياء» مصروفة. وعلى كل فليس هذان هما الموطنين الوحيدين اللذين جاءت فيهما كلمة «أشياء» مصروفة، فقد جاءت مصروفة كذلك في قول أبي قيس بن الأسلت:

أرب الناس أشياءٌ(٢٨٧) ألمّت يلفّ الصعب منها بالذلول(٢٨٨)

وصرفت أيضاً في قول قيس بن الخطيم:(٢٨٩)

ثأرت عديا والخطيم فلم أضع ولاية أشياءٍ جعلت ازاءها(٢٩٠)

ويبدو أنه عزّ على الرواة مجيء كلمة «أشياء» مصروفة في هذا البيت فكان أن أثبتوا له روايات أخرى لاتتعارض مع قواعد النحو ونواميسه، منها: «ولاية أشياخ» ، و «وصيّة أشياخ» ، و «وصيّة أقوام». وقد ذكرها جميعها محقق الديوان، وبين مظانها(٢٩١) (#).

ومعلوم أنه إذا ماتعددت الروايات للبيت الواحد من الشعر تكون رواية الديوان هي الرواية الوثقى، ومن ثم الجديرة بالقبول، ولا سيما أن محقق الديوان قد اعتمد في تحقيقه على أربع مخطوطات، بالاضافة إلى

(٢٨٧) ضبطت هذه الكلمة هكذا «أشياءُ» غير منونة، وعدم التنوين يؤدي إلى كسر واضح في البيت، والذي يبدو لي أن المحققين ضبطوها بهذا الشكل تحت تأثير أقوال النحاة، من أن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف، فكان أن منعوها الصرف في مكان يجب صرفها فيه.

(٢٨٨) السيرة النبوية ١ / ٤٣٨.

(٢٨٩) ديوان قيس بن الخطيم ص ٥.

(٢٩٠) أنا مدين بهذا البيت لتلميذي النجيب: خلدون الهيجاوي.

(٢٩١) انظر ديوان قيس بن الخطيم ص ٥ هامش رقم ٣.

[(#) المعنى يقتضي إيثار رواية «أشياخ» على رواية «أشياء» ورواية «أشياء» تفسد المعنى. /المجلة]

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الطبعة الأوربية لهذا الديوان[٢٩٢]، ولم يذكر المحقق أنه قد ورد مكان «أشياء» كلمة أخرى في أي من هذه النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه. ومن ثم فإننا نميل إلى الاعتقاد، بل نكاد نجزم بأن رواية الديوان هي الصحيحة، وأن هذه الروايات المتعددة تنتظم مع رواية «أبلاء» مكان «أشياء» في بيت بشار بن برد، ورواية المبرد لبيت العباس بن مرداس: يفوقان شيخي... تنتظم كلها في سلك واحد، وتخرج من مشكاة واحدة، فالتغيير والتحريف في الروايات مبعثه واحد، هو إنكارهم مجيء بعض المفردات مناقضة في استعمالها لما تقضي به أحكام النحو ونواميسه، وليس أدلّ على ذلك من قول ابن مقبل:[٢٩٣] «إني لأرسل البيوت عوجا فتأتي الرواة بها قد أقامتها». فكيف إذا كان العوج– من وجهة نظرهم– نحويا؟ إن التغيير والتحريف في الروايات يعكس اعتدادهم بقواعدهم وتمسكهم الشديد بأحكامها ولو كان ذلك على حساب الواقع اللغوي. وهذا هو نفسه الذي حدا بمحققي السيرة النبوية إلى ضبط كلمة «أشياء» في بيت أبي قيس بن الأسلت بدون تنوين كما نوّهنا بذلك سابقاً[٢٩٤].

وعليه فأشياء مصروفة، ولكن قد يعرض لها مايمنع صرفها لعلة صوتية كما في الآية الكريمة، أو لإقامة الوزن، وذلك كقوله:

فما أشياءُ نشريها بمال فإن نفقت فأكسد ماتكون[٢٩٥]

فالبيت من الوافر، ولو نونت كلمة «أشياء» لانكسر البيت، لذا جاءت غير منونة.

---

(٢٩٢) انظر ديوان قيس بن الخطيم (الدراسة ص ١٥ – ٢٠).

(٢٩٣) مجالس ثعلب ٢ / ٤١٣.

(٢٩٤) انظر الهامش رقم ٢٨٧.

(٢٩٥) لسان العرب ١٢ / ٢٣٥.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الثاني : والموضع الثاني الذي يفرض فيه السياق منع الصرف فرضا هو «أفعل من».

ففي الوقت الذي أجاز فيه الكوفيون صرف مالا ينصرف للضرورة الشعرية مطلقا، نجدهم قد استثنوا من هذا الحكم «أفعل من»[٢٩٦]. فهذا مما لايجوز صرفه بحال من الأحوال. وقد خالفهم البصريون في ذلك، فأجازوا صرفه في الضرورة الشعرية، وعليه فقد كان صرف «أفعل من» من جملة مسائل الخلاف فيما بينهم، والتي ضمنها الأنباري كتابه المشهور: «الانصاف في مسائل الخلاف»[٢٩٧].

ان صرف كل مالاينصرف جائز في الضرورة الشعرية عند البصريين، وهو قضية مسلم بها ومقطوع بصحتها عندهم، فلا تحتاج إلى نقاش، ولقد بتّ بالحكم فيها سيبويه قائلا:[٢٩٨] «واعلم أنه يجوز في الشعر مالايجوز في الكلام من صرف مالاينصرف». ولقد حذا حذوه ابن السراج فقال هو الآخر:[٢٩٩] «وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع مالاينصرف».

وقد احتج الكوفيون لوجهة نظرهم بلزوم «من». ومنهم من ذهب إلى أن «من» مع مجرورها تقوم مقام الاضافة، ولايجوز الجمع بين التنوين والاضافة، فكذلك بينه وبين مايقوم مقام الاضافة. أما البصريون فقد عوّلوا في تجويزهم صرف «أفعل من» في الضرورة على القياس، لاعلى النقل عن العرب، قائلين ان «أفعل من» اسم، والأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة، فإذا اضطر الشاعر، ردها إلى

---

(٢٩٦) شرح الكافية ١ / ١٠٧.

(٢٩٧) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٦٩ ص ٢٥٩ – ٢٦٢.

(٢٩٨) الكتاب ١ / ٢٦.

(٢٩٩) الاصول في النحو ٢ / ٧٩.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأصل، ثم ردّوا على الكوفيين قائلين:(٣٠٠) «إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ماأصله الصرف- وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل- فكيف لايجوز صرف ماأصله الصرف، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل. وهل منع ذلك إلاّ رفض القياس، وبناء على غير أساس». وقد انتصر الأنباري في هذه المسألة للبصريين على جري عادته في معظم مسائل الخلاف.

ولاشك في أن وجهة نظر البصريين باطلة، وحجتهم داحضة. فالتعويل على القياس وحده لايجدي، وقد نص المحققون قائلين:(٣٠١) «والأحكام اللغوية لاتثبت بقياس، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل، فالصواب أن ينظر إلى الواقع». وقالوا أيضاً:(٣٠٢) «لايصح اثبات الأحكام اللغوية بمجرد المعاني المعقولة، لأنه يكون اثبات اللغة بالقياس، بل لابد من اثبات ذلك عن العرب». وقال أبو حيان:(٣٠٣) «وليس اللغة كلها تؤخذ بالقياس».

وإذا كانت وجهة نظر البصريين باطلة، ومن ثم مردودة، كانت وجهة نظر الكوفيين هي الصحيحة، وهو أن منع صرف «أفعل من» إنما كان لأجل «من» وإن لم يكن بنفس الطريقة التي وصفوها. أما اعتراض البصريين والمبرد(٣٠٤) من بينهم على وجه الخصوص من أنه «لو كانت «من» المانعة لصرفه لوجب أن لاتقول: مررت بخير منك وشر من عمرو»، فمردود، لأن الكلام على «أفعل من» وليس على «فعل من» هذا من ناحية، ومن ناحية

(٣٠٠) الانصاف في مسائل الخلاف ص ٢٥٩. وانظر همع الهوامع ١ / ١١٩.

(٣٠١) الأمالي النحوية ٣ / ١٠٥.

(٣٠٢) المرجع السابق ٣ / ٨١.

(٣٠٣) تذكرة النحاة ص ٤٥٨.

(٣٠٤) اعراب القرآن / النحاس ٤ / ٤٤.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ثانية، فإن ملازمة «من» لـ «أفعل» هي المشهورة في العرف والاستعمال وليس لـ «فَعْل». وإذا كانت كل من «خير» و«شر» قد صرفت في خير منك وشر من عمر، فهل يجيز البصريون أنفسهم صرف أخير منك وأشرّ من عمرو؟ وقد جاء هذا الأصل[٣٠٥] في كلام العرب.

ونقول ان منع صرف «أفعل من» إنما كان لأجل وجود «من» كما قال الكوفيون، ولكن ليس لأجل «من» في حد ذاتها كما وصفوا، وإنما المانع من ذلك هو السياق، فوجود «من» أدّى في بعض أمثلة «أفعل من» إلى سياق صوتي مرغوب عنه عربيا بسبب تتابع الأمثال، فلو أخذنا على سبيل المثال «أكرم من» أو «أرحم من»... أي «أفعل» الذي لامه «ميم»، وأدخلنا عليه حرف جرّ، لأصبح بالجر والتنوين بأكرمٍ منْ وبأرحمٍ من بادغام التنوين في الميم، أو بأكرمٍ منْ من بدون ادغام، ففي الحالة الأولى، أي بالادغام سيتتابع صوتان متماثلان، قصير فطويل، وثلاثة أصوات متماثلة من ناحية وظيفية، وذلك لأن الصامت الطويل (المشدد) يقوم بوظيفة صامتين قصيرين، ولا يخفى مافي ذلك من الثقل، فالذي يحصل هنا هو اختزال الصامت الطويل (أي تقصيره)، ومن ثم يصبح السياق «بأكرمِ مِن» فيخالف بين الحركتين هذه المرة بسبب كراهة تتابع الأمثال عن طريق استبدال الفتحة بالكسرة الأولى فيصبح السياق في النهاية «بأكرمَ مِن».

أما بدون ادغام أي «أكرم من» فالذي يحدث هنا شبيه تماما بما حدث لـ «أشياء» في قوله تعالى: ﴿لاتسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾ أي يتتابع مقطعان متماثلان في صوامتهما وحركاتهما. وهذا أيضاً سياق مكروه ومرفوض عربياً لثقله، فالذي يحصل أولاً هو مخالفة بين الصوامت بحذف التنوين، فيصبح السياق «بأكرمِ مِن» وبعد المخالفة بين الصوامت تحدث

(٣٠٥) انظر لسان العرب ٥ / ٣٤٩ (خير).

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مخالفة بين الحركات المتماثلة باستبدال الفتحة بكسرة الميم الأولى، فنحصل في النهاية على «بأكرمَ مِن» فتتابع الأمثال، صوامت كانت أم حركات، مكروه عربياً، قال الدكتور تمام حسان:(٣٠٦) «من الواضح أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف وبكرهان التنافر والتماثل». وليس أدل على ذلك من حال كل من اسم الاستفهام «مَنْ» وحرف الجر «مِنْ»، فنونهما تبقى ساكنة إذا جاء بعدها متحرك مثل: مَنْ هناك؟ ومِنْ هناك. ولكن إذا جاء بعدها ساكن حرّكت نون الأولى بالكسر، ونون الثانية بالفتح هكذا مَنِ الرجل؟ ومِنَ الرجل. هذا إذا وليها «ال». أما إذا جاء بعد «من» ساكن غير «ال»، «فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة، ولم يكسروا في ألف اللام، لأنها مع ألف اللام أكثر، لأن الألف واللام كثيرة في الكلام، تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافا، فصار «مِنِ الله» بمنزلة الشاذ، وذلك قولك: مِنِ ابنك، ومِنِ امرئ. وقد فتح قوم فصحاء، فقالوا: مِنَ ابنك، فأجروها مجرى مِنَ المسلمين»(٣٠٧).

ومثل نون «من» نون «عن» فإنها تحرك بالكسر دائما إذا وليها ساكن. غير أن الفرق بينهما ان نون «من» إذا كانت استفهاما حركت نونها بالكسر، وإذا كانت حرف جرّ حركت بالفتح كراهة لتتابع الحركات المتماثلة. قال الأخفش:(٣٠٨) وقالوا: مِنَ الرجل «ففتحوا لاجتماع الساكنين: ويقولون: هلِ الرجل، وبلِ الرجل. وليس بين هذين وبين «مِنَ الرجل» فرق، إلاّ أنهم قد فتحوا «مِنَ الرجل» لئلا تجتمع كسرتان».

---

(٣٠٦) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٤.

(٣٠٧) الكتاب ٤ / ١٥٤ – ١٥٥.

(٣٠٨) معاني القرآن / الأخفش ١ / ٢٢.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فمنع صرف «أفعل من» – في رأينا – إنما حصل أولا في «أفعل من» الذي لامه «ميم» ثم جاء القياس فعمّم هذا الحكم، أي منع الصرف على «أفعل من» مطلقا، أيا كانت لامه، طردا للباب على وتيرة واحدة، تماما كما حذفت الهمزة من «نكرم وتكرم ويكرم»، حملا على أكرم»، وكما حذفت الهمزة من «نرى وترى ويرى» حملا على «أرى»، فالانسان يتبع القياس دائما في كلامه. قال فندريس بهذا الخصوص[٣٠٩] «ولما كان التغير لاينحصر في كلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها فان جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة ». ولعلّ خير دليل على أثر القياس وسلطانه مانسمعه من بعض الخطباء والمذيعين أحياناً من منع صرف مثل: أجزاء وأنحاء وأرجاء قياسا على أشياء.

ثم ان منع الصرف انتقلت عدواه من «أفعل من» إلى «أفعل» اذ قد تحذف «من» أحياناً مع ارادة التفضيل. قال ابن يعيش:[٣١٠] «اعلم أنهم قد يحذفون «من» من «أفعل» إذا أريد به التفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها نحو: زيد أكرم وأفضل... ومنه قوله عز وجل: ﴿وان تجهر بالقول فانه يعلم السّر وأخفى﴾، أي أخفى منه». ونظرا إلى الشبه اللفظي بين «؟أفعل» الذي للتفضيل وذاك الذي هو صفة فانه يمنع من الصرف هو الآخر من باب الحمل على أفعل التفضيل. قال سيبويه:[٣١١] «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وان لم يكن مثله في جميع الأشياء». وقال إبراهيم مصطفى:[٣١٢] « أما غير «أفعل» التفضيل مما جاء على وزن «أفعل» فإنه حمل عليه. وربما كان أصل كل «أفعل» هو التفضيل ثم

(٣٠٩) اللغة ص ٧٢.

(٣١٠) شرح المفصل ٦ / ٩٧.

(٣١١) الكتاب ٣ / ٢٧٨.

(٣١٢) احياء النحو ص ١٨٨.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كثر استعماله مع نسيان التفضيل وبقاء أصل الوصف». ولكن الفرق بين «أفعل من» و «أفعل» بدون «من» سواء أكان للتفضيل أم غيره أن «أفعل من» لايجوز صرفه البتة، في حين جاء «أفعل» مصروفا كما مثلنا سابقا.

وبناء على هذا الذي قد بيّناه بالنسبة إلى منع صرف «أفعل من» يتضح تماما أن ماذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن منع صرفه يعود إلى ماوصفه بـ «نوع من التعريف» حصل لـ «أفعل» بسبب ملازمة «من» مجانب للصواب .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المراجع

١- الآلوسي، محمود شكري، الضرائر أو مايسوغ للشاعر دون الناثر، بغداد، مكتبة دار البيان، بيروت، دار صعب، ١٣٢٠هـ.

٢- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس. الكويت. (الطبعة الثانية) ١٩٨١.

٣- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، بيروت، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، د. ت.

٤- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد.

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.

- الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى (الطبعة الثانية)، ١٩٥٥م.

٥- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي ط١، بغداد ١٩٧٨م.

٦- أيوب، عبد الرحمن. البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد السابع، المجلد٢- ١٩٨٢.

٧- بدر الدين، محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد ومحمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، د. ت.

٨- ابن برد، بشار.

- ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦م.

- ديوان شعر بشار بن برد، جمع السيد محمد بدر الدين العلوي، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٣م.

٩- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

١٠- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الثانية)، ١٩٧٩م.

١١- البنّاء، أحمد بن عبد الغني، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصححه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وعلق عليه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الندوة، د. ت.
١٢- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف (الطبعة الثانية) ١٩٦٠م.
١٣- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق: يحيى الشامي، بيروت، دار مكتبة الهلال (الطبعة الأولى)، ١٩٨٦م.
١٤- الجبوري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤.
١٥- الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الايضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.
١٦- الجندي، أنور. الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٢م.
١٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر (الطبعة الثانية)، د. ت.
- سر صناعة الاعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، (الطبعة الأولى) ١٩٨٥م.
- المنصف، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (الطبعة الأولى)، ١٩٥٤م.
١٨- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية (الطبعة الأولى) ١٩٨٥م.
١٩- حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الأولى)، ١٩٧٣م.
٢٠- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:
- البحر المحيط، الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة. د. ت.
- تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة (الطعة الأولى) ١٩٨٦م.
٢١- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن عني بنشره برجشتراسر، دار الهجرة د.ت.
٢٢- ابن الخطيم، قيس، ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة، مكتبة دار العروبة (الطعة الأولى)، ١٩٦٢م.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٢٣- دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي. بيروت، معهد الانماء العربي (الطبعة الأولى)، ١٩٧٨م.

٢٤- الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة بنغازي، ١٩٧٨م.

٢٥- الزجاج أبو اسحق ابراهيم بن السري، ماينصرف وما لاينصرف. تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧١م.

٢٦- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق:

- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى) ، ١٣٨٢هـ.

- الايضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس (الطبعة الثالثة)، ١٩٧٩م.

- الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة (الطبعة الأولى)، ١٩٨٤م.

- مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣.

٢٧- السامرائي، ابراهيم، فقه اللغة المقارن، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨م.

٢٨- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

٢٩- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د . ت.

٣٠- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:

- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، القاهرة، مطبعة السعادة (الطبعة الأولى)، ١٩٧٠م.

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، بنغازي، جامعة قار يونس ١٩٧٨م.

٣١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون (الجزء الأول) القاهرة، دار القلم، ١٩٦٦م، (الجزء الثالث) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٣٢- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال:

- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة (الطبعة الأولى)، ١٩٨٥م

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

– همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.
٣٣– الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٣م.
٣٤– عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م.
٣٥– ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م
٣٦– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو تحقيق: محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث (الطبعة الثانية)، د. ت.
٣٧– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، بغداد، جامعة بغداد، (الطبعة الأولى)، ١٩٨١م.
٣٨– غابوتشان، غراتشيا، نظرية أدوات التعريف والتنكير، ترجمة جعفردك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق ١٩٨٠م.
٣٩– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب (الطبعة الثانية)، ١٩٨٠م.
٤٠– فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
٤١– فك، يوهان، العربية، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٥١م.
٤٢– فليش، الأب هنري، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة الكاثوليكية (الطبعة الأولى)، ١٩٦٦م.
٤٣– ڤندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
٤٤– ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، دار الكتب العلمية (الطبعة الثالثة) ١٩٨١م.
٤٥– القزاز، محمد بن جعفر، ضرائر الشعر، تحقيق: محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٣م.
٤٦– المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد:
أ – الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة المعارف، د. ت.
ب – المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د. ت.
٤٧– محمد بن حبيب، المحبّر، رواية أبي سعيد السكري، تصحيح ايلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت.
٤٨– امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس. بيروت، دار صادر، د. ت.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٤٩- مصطفى، ابراهيم، احياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
٥٠- ابن منظور، محمد بن مكرّم، لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
٥١- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية (الطبعة الثانية)، ١٩٨٥م.
٥٢- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر (الطبعة الثانية) ١٩٦٩م.
٥٣- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (الطبعة الثانية)، ١٩٥٥م.
٥٤- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، بيروت، دار الفكر (الطبعة الثالثة) ١٩٨٠م.
٥٥- يس، الشيخ يس بن زين الدين، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د . ت.
٥٦- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي، د . ت.
٥٧- O' Leary, Delacy. Comparative grammar of the Semitic Languages. Amsterdam, philo press, 1996.
٥٨- Wright W. Lectures on the Comparative grammar of the Semitic Languages, Amsterdam, Apa- phillo press, 1981.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net